

جامعة الشهيد حمه لخضر
الوادي - الجزائر
كلية الحقوق والعلوم السياسية

كلية الحقوق
والعلوم السياسية

سلسلة
إصدارات
المخبر
09





مخبر التحولات القانونية الدولية وإنعكاساتها على التشريع الجزائري

منهجية إعداد البحث العلمي الأكاديمي الناجح

الأستاذ الدكتور خلف بوبكر
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الوادي

2022



منهجية إعداد البحث العلمي الأكاديمي الناجح

منهجية إعداد البحث العلمي الأكاديمي الناجح



الأستاذ الدكتور خلف بوبكر
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الوادي








mohamed khatab

منهجية إعداد البحث العلمي الأكاديمي الناجح

إصدارات مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري

كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة الشهيد حمه لخضر

الوادي، الجزائر



طبعة 2022

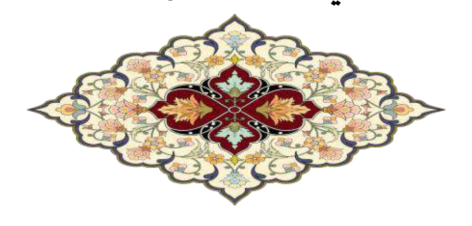


مطبعة منصور

شارع القدس – الأعشاش الوادي

تلفاكس: 45 97 24 032

البريد الإلكتروني: imp_mansour@yahoo.fr



- **عنوان الكتاب: منهجية إعداد البحث العلمي الأكاديمي الناجح**
- **النوع: مؤلف**
- **المؤلف: أ.د خلف بوبكر**
- ردمك (ISBN): 978-9931-276-05-0
- **الإيداع القانوني: أفريل 2022**
- **الطباعة: مطبعة منصور الوادي**

منهجية إعداد البحث العلمي الأكاديمي الناجح

الأستاذ الدكتور
بوبكر خلف

قال الله تعالى:

" ولكلٍّ جعلنا منكم شرعة ومنهاجا "

سورة: المائدة، الآية: 50

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

" إنّما الأعمال بالنّيات، وإنّما لكلّ امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوّجها فهجرته إلى ما هاجر إليه"

أخرجاه البخاري ومسلم في صحيحيهما

شكر وتقدير

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في رقن هذا الكتاب وفي مراجعته وإبدا الملاحظات القيمة وإلى من سعى في طباعته

إليهم جميعا كامل الشكر والتقدير

إهداء

أهدي هذا العمل العلمي المتواضع إلى روحي والدي الكريمين اللذين ما فتئا يشجعاني على طلب العلم والاستزادة من المعرفة وبذلا وسعهما من أجل ذلك

عليهما رحمة الله تعالى ورضوانه

مقدّمة:

عندما لا تنسق معارف الإنسان فإنه كلما تحصل على المزيد منها كلما ازداد ارتباكا في أفكاره، ولهذا لابد من اعتماد المنهجية للوصول إلى الحقائق العلمية والاستفادة منها وتنسيقها وتنظيمها.

والبحث العلمي أصبح من ضروريات هذا العصر لأنه المحرك لكل تقدم في شتى مجالات العلوم والمعارف سواء الدقيقة أو الاجتماعية بما فيها علم القانون والاقتصاد والسياسة، والدول المتقدمة لم تصل إلى ما وصلت إليه من رقي وازدهار وحضارة إلا من خلال اهتمامها الدائم وتشجيعها للبحث العلمي المعنوي وخاصة المادي في مختلف الميادين البحثية، مما هيأها لحل المشكلات العلمية وساعدها على تذليل عقبات الحياة المعيشية وبوّأها معرفة الآفاق الكونية.

ونتيجة اختلاف وجهات النظر حول منهجية البحث العلمي وعدم توحيدها على الأقل من الناحية العملية مما يشكل صعوبات سواء للطلبة الباحثين في طور الليسانس أو الماستر والدكتوراه في تذبذب وتناقض المنهجيات، أو للأساتذة في توجيههم لهؤلاء الطلبة شكليا ومنهجيا وموضعيا، وحتى بالنسبة للجان المناقشة في تقييم المذكرات والأعمال العلمية مما يؤثر لا محالة على تقويم الأبحاث العلمية وعلى الدرجات الممنوحة لها.

الأمر الذي استدعى وضع مرجع في المنهجية يمكن الرجوع إليه عند انجاز أي بحث علمي أو مذكرة أو مقالة أو مداخلة وحتى الإجابة عن سؤال في أي امتحان، مما يجلي اللبس ويذهب الغموض ويوحد المنهجية ويساعد على تحقيق النجاح.

ومن نافلة القول فإن هم المذكرة أو إعداد بحث علمي ليس بالأمر الهين فالكثير وصل بسببه إلى المرض والبعض ضيع عمله أو وظيفته أو أسرته أو التزاماته الاجتماعية إضافة إلى الاضطرابات النفسية والتفكير المستمر، مما تطلب إيجاد منهجية علمية تسهّل ذلك وتيسّره.

هذه الدراسة أتت ثمرة التجربة النظرية والميدانية في الدراسة والبحث ومتابعة أعمال الطلبة لمدة طويلة من أجل ذلك سوف تعكس واقع منهجية البحث العلمي في الجانب النظري وفي الميدان.

إضافة إلى التركيز على الأخطاء والنقائص ونقاط الضعف البحثية الحالية للطلبة ومحاولة تبيينها وإيجاد حلول لها وتسهيل هذه الصعاب وتذليل هذه العقبات التي تقف في وجه الباحث وخاصة المبتدئ.

إن هذا البحث أتى لتسهيل طريق الباحث ولتحقيق هذه الأهداف وذلك وفقا للإشكالية التالية وهي: كيف تكتب بحثا علميا أو مذكرة أكاديمية ناجحة؟

وللإجابة عليها اعتمدنا على المنهج التحليلي لتوضيح مبادئ المنهجية العلمية وتحليل أهم خطوات البحث العلمي.

وبناء على ذلك تم تقسيم الدراسة إلى محورين وهما:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول المنهجية والأمانة العلمية.

المحور الثاني: تقنيات اعداد البحث العلمي.

المحور الأول

مفاهيم عامة حول المنهجية والأمانة العلمية

لقد مرت منهجية البحث العلمي بعدة مراحل حتى وصلت إلى ماهي عليه الآن أهمها:

المرحلة الأولى: مرحلة الطفولة واتصفت بالعشوائية وعدم إدراك الحقائق العلمية وافتقاد البشرية للمنهجية العلمية في تفسير الظواهر الطبيعية والحقائق العلمية، وكان الاعتماد فيها على التخمين والمعتقدات البالية والشعوذة، وهذه المرحلة سابقة لمرحلة الحضارات البشرية.[1]

المرحلة الثانية: مرحلة الاعتماد على التأمل والتدليل العقلي والمنطقي باستعمال القياس العقلي للوصول إلى الحقيقة.[2]وتوصلت فيها البشرية إلى الحضارات القديمة التي قد تكون في بعض مظاهرها أرقي من بعض مظاهر الحضارة المعاصرة مثل فن التحنيط عند قدامى المصريين أو فن تشييد الأهرامات أو فن صناعة الخزف عند الصينيين القدامى أو فن الفلسفة لدى اليونانيين القدامى أو فن وضع القوانين لدى البابليين والرومان، هذه الفنون التي جمعتها الحضارة الإسلامية التي سادت العالم طيلة القرون الوسطى، حوالي عشرة قرون من القرن السادس ميلادي إلى القرن الخامس عشرة، ومازالت آثارها العمرانية والعلمية شاهدة إلى اليوم.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة المعرفة العلمية التجريبية التي يعتمد فيها العقل البشري على المنهجية العلمية في التفكير وفيها تمت الاكتشافات العلمية الإنسانية الهائلة مثل قانون الجاذبية والخسوف والكسوف والمد والجزر واكتشاف الكواكب ...[3] والتحكم في المادة وفي القوانين الطبيعية والتطور

[1] د أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، مناهجه ومفترضاته ومصادره، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص: 41.

[2] قال الفيلسوف اليوناني سقراط: " حين أخير بين الموت الذي يحتمل أن يكون جميلا وترك الواجب الذي هو من غير شك قبيح فإنني لا أتردد في اختيار الأول فورا"

وقال أيضا: "كيف أستطيع إذا ارتكبت رذيلة الجبن أن اتحدث عن فضيلة الشجاعة" أنظر المرجع نفسه، ص: 42.

[3] المرجع نفسه، ص: 47.

التكنولوجي والإتصالاتي الرهيب والازدهار المعماري، كما ويرتكز على التراكمية المعرفية وهي ما أصبح يعرف في أيامنا بالأمانة العلمية.

ذلك ما ستتم دراسته في الفصلين التاليين:

الفصل الأول: ماهية منهجية البحث العلمي

الفصل الثاني: الأمانة والسرقة العلمية

الفصل الأول:

ماهية منهجية البحث العلمي

المنهجية طريقة فعل الشيء، وفي ميدان البحث العلمي هي الوسيلة التي تستعمل فيها أدوات فكرية ومادية نظرية وتطبيقية، علمية وعملية لملاحظة ولقراءة وترجمة وتحليل الحقائق للوصول إلى النتائج العلمية، أو هي السبيل التي يسلكها الباحث للوصول إلى حقيقة أو هدف أو نتيجة علمية ما، والمنهجية يعتمد فيها على الذكاء في تنظيم وترتيب المعلومات والتزام الموضوعية[1].

والبحث العلمي يعتمد على التراكمية ثم التحديث ثم الابتكار والإبداع، واستقلالية العلم الواحد لا تعني أن الترابط بين العلوم معدوم، وبالتالي المقارنة وإبراز أوجه الاختلاف وأجه التشابه بينها.

وللوصول للهدف العلمي المنشود لا بد على الباحث من اعتماد منهج مناسب لطبيعة بحثه أو مجموعة مناهج للمساهمة في تطوير المعارف وتعميق العلوم والفنون، سيتم توضيح ذلك في المبحثين التاليين:

المبحث الأول:

تعريف منهجية البحث العلمي وأهميتها

تكتسي منهجية البحث العلمي أهمية بالغة في مجتمعاتنا المعاصرة حتى أصبحت تجسد إحدى المواد العلمية الثابتة في شتى التخصصات والمقررات التعليمية لأغلب الجامعات في مختلف مراحلها التعليمية، وهذا لما لها من فائدة تعود على ترقية البحث العلمي والمعارف العلمية والعملية، سيتبين ذلك في المطلبين المواليين.

---

[1] د ميادة عبد القادر إسماعيل، كيفية إعداد البحث العلمي، دراسة في إعداد البحث العلمي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016، ص: 65.

المطلب الأول: تعريف منهجية البحث العلمي

سنعمد إلى تعريف كل من المنهجية والبحث والعلم لغويا واصطلاحيا للوصول إلى المعنى الإجمالي لمصطلح منهجية البحث العلمي.

الفرع الأول: تعريف المنهجية

1. **لغة:** كلمة المنهجية مشتقة من فعل نهج أي سلك أو اتبع طريقا والمنهج هو الطريق أو السبيل لقوله تعالى: " ولكلّ جعلنا منكم شرعة ومنهاجا "[1] وقوله عز وجل:" وأنّ هذا صراطي مستقيما فاتّبعوه ولا تتّبعوا السّبل فتفرّق بكم عن سبيله ذلكم وصّاكم به لعلّكم تتّقون"[2].
2. **اصطلاحا:** هي منظومة أو مجموعة المبادئ التوجيهية والطرق والأدوات والمهام البحثية، ككيفية تحديد الإشكالية ووضع الخطة وجمع المعلومات والتهميش والاقتباس، التي تستعمل لحل مشكل ما أو الوصول إلى نتيجة ما أو لحقيقة معينة.

أو هي: مجموعة العمليات الذهنية والعملية التي يقوم بها الباحث للإجابة على تساؤل علمي أو الوصول إلى الحقيقة العلمية في خاتمة البحث، والمنهجية تختلف عن المناهج لأن هذه الأخيرة تختلف من علم إلى آخر بينما المنهجية فعموما هي واحدة[3]

يقابلها في اللغة اللاتينية لفظ Méthodologie وتعني طريقة البحث أو علم المعرفة الذي يكتشفه ويستخدمه الباحثون للوصول إلى الحقيقة العلمية.[4]

الفرع الثاني: تعريف البحث

1. **لغة:** لفظ البحث مشتق من بحث الأرض أو بحث فيها أي حفرها طالبا لشيء فيها لقوله تعالى: " فبعث الله غرابا يبحث في الأرض" [5].
2. **اصطلاحا:** هو بذل الجهد في معرفة مسألة أو موضوع ما وجمع المسائل والجزئيات المتعلقة به وتحليلها للوصول إلى الحقيقة العلمية أو تصحيح أو تطوير معلومة موجودة، أو هو طريقة

[1] سورة المائدة، الآية: 50.

[2] سورة الأنعام، الآية: 153.

[3] د عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، ط2، دار النمير، دمشق، 2004، ص:11.

[4] د بوعبيد عباسي، منهجية العلوم القانونية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، 2015، ص: 18.

[5] سورة المائدة، الآية: 33. هنا الإشارة إلى قصة ابني آدم قابيل وهابيل اللذين قتل أحدهما الآخر، فاحتار فيما يفعل بجثته فبعث الله له غرابان تقاتلا أمامه وقتل أحدهما الآخر فحفر حفرة في الارض ودفنه فيها، ففعل القاتل مثل فعله وعندها أصبح من النادمين.

تفكير وعمل يمكن بها حل المشاكل العلمية المعقدة لتعميق المعرفة الإنسانية[1]وذلك بإتباع الخطوات والمناهج العلمية.

الفرع الثالث: تعريف العلم

1. **لغة:** العلم إدراك حقيقة الشيء،[2] والعلم أوسع معنى من المعرفة إذ يطلق على الإدراك الكلي والمركب للشيء بينما تطلق المعرفة على الإدراك الجزئي والبسيط له، ولهذا يقال عارف بالله وليس عالم به.
2. **اصطلاحا:**

- العلم المنهجي والمنسق لمجموعة مسائل أو أصول يجمعها فن واحد كعلم القانون أو علم الاقتصاد أو علم الاجتماع أو علم السياسة [3]الذي ينشأ عن الملاحظة والتساؤل والدراسة والتحليل والاستنتاج.
- العلم النظري بالقوانين الحاكمة للظواهر الكونية الطبيعية والاجتماعية،[4] هذا التعريف يبدو قصوره لأنه يركز على الجانب النظري في العلم ويغفل الجانب التطبيقي الذي يغطي مجال واسع من العلم.

الفرع الرابع: علم المناهج

يرى الفيلسوف الألماني كانت أنه فرع من المنطق، أي تطبيق مبادئ المنطق على الموضوعات الخاصة بمختلف العلوم[5]، أو هو العلم الباحث في الطرق المستخدمة في العلوم للوصول إلى الحقيقة [6].

---

[1] د عبد الجواد بكي، منهج البحث المقارن، بحوث ودراسات، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص: 7.

[2] د عبد العزيز قاسم محارب، كيف تكتب بحثا ـ رسالة ماجستير ـ دكتوراه، المهارات العلمية في صياغة البحوث العلمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص: 17.

[3] د أحمد إبراهيم عبد التواب، المرجع السابق، ص: 32.

[4] د هاني دويدار، المنهجية القانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص: 1.

[5] د عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص ص:2 ،3.

[6] د مصطفى حلمي، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، بين علماء الإسلام وفلاسفة الغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005، ص: 17.

الفرع الخامس: منهجية البحث العلمي

هي مجموعة قواعد وإجراءات عامة تتبع من اجل الوصول إلى الحقيقة العلمية، اكتشافا أو تطويرا أو تصحيحا [1].

المطلب الثاني: أهمية منهجية البحث العلمي

أهمية منهجية البحث العلمي كما تنعكس على الباحث بالتجربة التقنية وبالفائدة العلمية والعملية تعود كذلك على المجتمع بالرقي والحضارة والازدهار.

الفرع الأول: بالنسبة للباحث

وهو عادة الطالب الجامعي الذي هو مطالب بإعداد بحوث فصلية في مقاييس الأعمال الموجهة أو مذكرات التخرج كالليسانس والماستر أو أطروحة الدكتوراه، وقد يكون الأستاذ خاصة الأكاديمي أو غيره الذي ينتظر منه أن يعدّ بحوثا علمية سواء في شكل مقالات أو مداخلات أو مطبوعات أو كتبا ومؤلفات، إذ تعود منهجية البحث العلمي عليه بفوائد جمة منها:

1. توطيد العلاقة بين الباحث ومصادر ومراجع البحث وأوعيتها كالمكتبات ومواقع البحث الإلكترونية ومضان المعارف والمعلومات.
2. تنمية قدرات الباحث الذهنية والتنظيمية والعلمية.
3. اكتشاف المجالات البحثية التي تناسب الباحث والحقول المعرفية التي يريد التخصص فيها.
4. مساعدة الباحث على إنجاز بحث علمي هادف وممتاز في التصور والطرح والأبعاد والترتيب والنتائج.
5. التعمق في الموضوعات البحثية وسبر أغوارها واكتشاف مجاهلها.[2]
6. مواكبة الباحث لأهم التطورات البحثية العلمية في ميدان بحثه وتخصصه، وتحيين معلوماته فيه.
7. الفوائد المادية للباحث المتمثلة في عوائد مالية معتبرة ومناصب شغل مرموقة.
8. زيادة وتراكمية المعارف العلمية مع تنسيقها وتنظيمها سواء على المستوى الفردي الباحث، او المؤسساتي الجامعات والمخابر والهيئات البحثية.

الفرع الثاني: بالنسبة للمجتمع

وتظهر في العديد من المظاهر أهمها:

---

[1] يكون البحث إما في ميدان علمي لم يسبق إليه الباحث فيخترعه، وإما ناقص فيتمه، أو في غامض فيشرحه، أو مطول فيختصره، أو متفرق فيجمعه، أو مختلط فيرتبه، أو في خطا فيصوبه، أنظر: د ميادة عبد القادر إسماعيل، المرجع السابق، ص: 31.

[2] د عبد العزيز قاسم محارب، المرجع السابق، ص: 35

1. الكشف عن الحقائق العلمية وزيادة الأرصدة المعرفية والبحثية، ورصد آخر ما توصل إليه الفكر البشري من اكتشافات.
2. رفع الكفاءة للأنظمة البحثية في شتى المجالات الإنسانية كالسياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والقانون، والمادية كالصناعة والطب والفلاحة والتكنولوجيا والعمران.
3. المساهمة في إنجاح المشاريع المختلفة في المجتمع.
4. حل المشاكل العالقة، وإيجاد الحلول المنطقية والناجعة لها، والقضاء على الظواهر السلبية.
5. شرح الظواهر الطبيعية عن طريق التساؤلات لماذا تحدث؟ وكيف تحدث؟ عن طريق البحث في الظواهر السابقة واختبارها واعمال التجارب وبالتالي التنبؤ بالمستقبل، كل ذلك للتغلب على الصعوبات، مثل الأرصاد الجوية والتنبؤات الاقتصادية والتوجهات الانتخابية[1].
6. تحقيق التنمية المستدامة والسليمة في المجتمعات المعاصرة.[2]

لهذه الأهمية البالغة لمنهجية البحث العلمي فإنه لم يعد للباحث والمؤسسات الجامعية والمراكز البحثية غنى عن تتبع المناهج البحثية للوصول إلى المزيد من المعرفة والابتكارات العلمية الهادفة والمفيدة.

المبحث الثاني:

مناهج البحث العلمي

لقد ظهرت المناهج وتطورت مع ظهور الفلسفة ـ أم العلوم والمعارف ـ وتطورها، ثم تبلورت في شكل قواعد ومبادئ علمية من شأنها تنظيم سلسلة الأفكار وخطوات البحث لأجل الكشف عن الحقيقة العلمية.

ولقد ساهم في بلورتها العديد من الفلاسفة اليونانيين القدامى أمثال أفلاطون وأرسطو، وكان المنهج الغالب لديهم القياسي الذي ينطلق من القوانين ليصل إلى الحقائق الجزئية، والكثير من علماء المسلمين أمثال ابن سينا وابن النفيس والبيروني والحسن ابن الهيثم وجابر ابن حيان والخوارزمي وابن البيطار والقزويني [3]وأبوبكر الرازي وابن رشد وعبد الرحمن ابن خلدون الذي كان أول من نادى

---

(1) تنبؤات الأحوال الجوية التي تفيد في الزراعة والملاحة البحرية والجوية، والاستطلاعات الاقتصادية التي تنفع في تجنب الأزمات الاقتصادية وأسباب الكساد أو الإقلال من آثارها، والتوجهات الانتخابية في الميادين السياسية.

(2) د عبد العزيز قاسم محارب، المرجع السابق، ص: 53.

(3) د مصطفى حلمي، المرجع السابق، ص: 14.

بالتجرد في البحث وعدم التسليم بما يكتب ودراسة الظواهر مباشرة للوصول إلى الحقائق،[1] والفلاسفة الغربيون أمثال بيكون ونيوتن وديكارت، حتى وصلت إلى وضعها الحالي.

وتختلف المناهج بحسب الموضوع والوظائف والهدف العلمي المرجو تحقيقه، بمعنى أن طبيعة الموضوع أو البحث هي التي تفرض نوع المنهج الواجب الاتباع وليس تقليد الباحث أو الطالب للبحوث السابقة، ويمكن ذكر أهمها خاصة تلك المتعلقة بالعلوم الإنسانية منها العلوم القانونية في المطالب التالية:

المطلب الأول: المناهج الأساسية

ونقصد بها تلك التي تستعمل بكثرة في البحوث الاجتماعية بصفة عامة والقانونية بصفة خاصة التي من أهمها:

الفرع الأول: المنهج التحليلي

1. تعريفه:

- هو المنهج المستخدم في تحليل مضمون الظاهرة الاجتماعية أو الاقتصادية أو القانونية ودراسة مدى تأثيرها وتأثرها بالواقع المعيش سلبا أو إيجابا زيادة او نقصانا تأخرا او ازدهارا.
- او بمعنى آخر هو الأسلوب البحثي العلمي الذي يعمد إلى تحليل محتوى القانون والاجتهاد والحكم القضائيين والرأي الفقهي وردها إلى العناصر المكونة لها، قصد الوصول إلى المعاني الكامنة فيها[2] وضبطها شكليا ومنهجيا وموضوعيا واكتشاف مواطن الخلل والنقص فيها لتعديلها او تصويبها.

2. وسائله:

- يعتمد هذا المنهج على مبدأ فرق تسد اي التحليل العقلي لمقومات المشكلة إلى عناصر بسيطة وذلك للانتقال من الظاهرة إلى القاعدة او من البسيط إلى المجرد.
- يركز على طرح الأسئلة والإشكاليات ومنها إلى تصنيف وإيجاد الإجابات للوصول إلى الحقائق والماهيات العلمية.

---

[1] د محيي محمد مسعد، كيفية كتابة البحوث العلمية والقانونية وإعداد المحاضرات، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، 2008، ص: 18.

[2] د هاني دويدار، المرجع السابق، ص: 23.

3. **تقييمه:**

يستعمل هذا المنهج بكثرة في البحوث العلمية الاجتماعية كالاقتصاد والسياسة والقانون للوصول من الظاهرة إلى الحقيقة أو النتيجة العلمية التي لا تقبل الشك.

الفرع الثاني: المنهج الوصفي أو المعياري

1. **تعريفه:**

- هو المنهج الذي يتجه إلى رصد وذكر الصفات او السمات التي تميز شخصا او شيئا محددا او ظاهرة او حدثا معينا.
- أو هو منهج لدراسة المشكلات او الظواهر العلمية من خلال ذكر أوصافها كما هي في الواقع بدقة وجمع المعلومات عليها أثناء قيام الدراسة للوصول إلى تفسيرات منطقية لها.
- أو هو عملية جمع الدلائل والبراهين عن ظاهرة ما، مثل الكساد الاقتصادي أو العزوف عن الدراسة أو تفشي الطلاق او الرشوة او تعاطي المخدرات لتمكين الباحث من وضع أطر محددة لها.

2. **خصائصه:** يمتاز بعدة مميزات أهمها

- الواقعية: لأنه يدرس المشكلة القانونية كما هي الحال في واقعها الطبيعي والمعيشي الحقيقي[1].
- الموضوعية: إذ ليس فيه مجال للاحتمالات ولا للتأويلات.
- يعتمد على تجميع المعلومات.
- إنه يلائم الظواهر والمشكلات الاجتماعية بما فيها القانونية.

2. **أساليبه:**

- الدراسة المسحية، المسح مصطلح مستعار من الدراسات الطبيعية فكما تمسح قطعة ارض لضبط خصائصها الجيولوجية والطوبوغرافية وتحديد مساحتها تمسح الظاهرة القانونية لتحديد ماهيتها وخصائصها ووظائفها وسلوك الافراد تجاهها.

---

[1] د عبد العزيز قاسم محارب، المرجع السابق، ص: 82.

- الدراسة الإحصائية، الإحصاء لغويا مشتق من العد والضبط، واصطلاحا تعني تجميع الوقائع والظواهر وضبطها وتنسيقها عدديا لإيجاد علاقات عددية تمكن الباحث من الوصول إلى قواعد تمكن من التكهن بالمستقبل، فهو يعتمد على الأرقام.
- الدراسة التفسيرية: المبينة والموضحة لتلك المعطيات، المسحية والإحصائية.

الفرع الثالث: المنهج المقارن

1. **تعريفه:**

هو منهج بحثي علمي يستعين به الباحث على التعمق في فهم مسألة ما بالرجوع إلى أسلوب المقارنة من خلال إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينها وبين مثيلاتها[1]، بناء على المثل القائل وبضدها تتميز الأشياء، ولهذا المنهج ارتباطات ببقية المناهج الأخرى التحليلي والوصفي والاستنباطي والتاريخي وغيرها[2].

2. **خطواته:**

- تحديد الظواهر المتجانسة المراد دراستها.
- دراسة الأسباب التي أوجدتها.
- دراسة أوجه التشابه والاختلاف بينها.
- دراسة نموها وتطورها في أزمنة وأمكنة مختلفة.
- اختيار النتائج المناسبة المستفادة من المقارنة لرسم القاعدة القانونية الملائمة.

3. **الغاية منه:**

يمكن القول بأن الغاية من استعمال المنهج المقارن هو استخراج القواعد الاقتصادية أو السياسية أو القانونية المناسبة والأحكام القضائية الملائمة، واستخراج ما فيها من نقائص واستبدالها بقواعد مناسبة وفعالة.

المطلب الثاني: المناهج الثانوية

وهي المناهج التي يستعين بها الباحث على دراسة جزئية في البحث، كأن يحتاج إلى نبذة تاريخية فيعتمد على المنهج التاريخي، او دراسة حالة معينة فيستعمل منهج دراسة الحالة...

---

[1] د ميادة عبد القادر إسماعيل، المرجع السابق، ص: 110.

[2] د عبد الجواد بكي، المرجع السابق، ص: 7.

الفرع الأول: المنهج التاريخي

او ما يسمى بالمنهج الوثائقي أو الاستردادي، الوثائقي لأنه يعتمد على الوثائق التاريخية في الدراسة، والاستردادي لأنه يسترد احداث الماضي ليدرسها في الحاضر ويستخرج منها العبر للحاضر والمستقبل.

1. **تعريفه:**

هو الذي يدرس الظاهرة قديما تبعا لما ترك من آثار قصد استنباط الماضي ومعرفة الأسباب الحقيقة التي أدت إلى تكوينها والاستفادة من العبر والدروس منها، لان العاقل من اتعظ بغيره، وكما يقال إن الحاضر نتاج الماضي والمستقبل افراز الحاضر، فالظاهرة لا يمكن فهمها إلا بدراسة الماضي كما لا يمكن التنبؤ للمستقبل إلا من خلال دراسة الحاضر[1].

2. **أهمية المنهج في الدراسات الإنسانية تتجلى في:**

- كشف القوانين التي اعتمد عليها القدامى في حل مشاكلهم والتغلب على العقبات التي واجهتهم في مختلف جوانب الحياة المعيشية، واستغلالها في القوانين المعاصرة[2].
- الاطلاع على الجوانب الايجابية وكذلك السلبية فيها للاستفادة من الأولى والابتعاد عن الأخرى.

3. **مصادره:** يمكن ذكر أهمها

- الآثار والمنحوتات والرسومات والوثائق الرسمية كالكتابات الموثقة والقوانين.
- الدراسات والمؤلفات التاريخية ذات المصداقية العلمية.
- المذكرات الشخصية والسير الذاتية واليوميات التي وإن كانت تؤرخ لحياة الشخص الذاتية إلا أنها كذلك تعكس الظروف المعيشية والبيئية للكاتب.
- شهادات العيان أو السماع المكتوبة والشفوية للحادثة.
- الصحف والجرائد والدوريات.
- الأفلام المصورة والصور.

(1) د عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985، ص: 24.

(2) د ميادة عبد القادر إسماعيل، المرجع السابق، ص: 101.

- المواقع الإلكترونية.[1]

4. **محاذير هذا المنهج:**

- إمكانية تغيير الوثائق التاريخية إما بسبب العداوة لها او بسبب الولاء المفرط وهذا يعمل ضد الموضوعية العلمية ولهذا لابد من التأكد من صحة الوثائق وصدق مضمونها بالاستعانة بمعايير دقيقة للنقد والتحقيق وبالعلوم المساعدة في ذلك، كعلم تحقيق المخطوطات.
- كون العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أدت إلى ظهور تلك القواعد قد لا تتكرر وبتالي قد لا تتشابه القواعد الحالية مع القواعد القديمة.

من أمثلة الدراسات التاريخية في المنهج التاريخي، دراسة الأنظمة القانونية القديمة وتطورها كقانون حمورابي في الحضارة البابلية التي سادت بلاد ما بين النهرين، والقوانين الرومانية، الألواح الاثني عشرة لجستنيان.

الفرع الثاني: منهج دراسة الحالة

1. **تعريفه:**

وهو منهج يعمد إلى التركيز على دراسة حالة من الحالات، أو وحدة من الوحدات القانونية والاجتماعية، ودراستها دراسة علمية تفصيلية للوصول إلى قواعد تنطبق على غيرها من الوحدات.

2. **خصائصه:**

- الحصول على معلومات دقيقة ومفصلة عن هذه الحالة.
- دراسة الحالة دراسة معمقة، نشأتها تطورها ووضعها الحالي.
- تعميم القواعد المتوصل لها على غيرها من الحالات المتشابهة مثل: دراسة الدوافع الإجرامية لفئة من الشباب لإيجاد تشريعات وتقنيات قانونية ناجحة.

3. **خطواته:**

- اختيار الحالة النموذجية للدراسة.
- جمع المعلومات حولها.
- تحديد الإشكالية فيها.

[1] د رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2008، ص: 86.

- تحليل الحالة.
- دراسة تطورها.
- صياغة النتائج في قواعد عامة ومجردة.

الفرع الثالث: المنهج الاستقرائي

1. **تعريفه:**

- لغويا: من قرآن أي الجمع، أي طلب جمع شيء ما.
- اصطلاحا: ملاحظة الظواهر وتجميع المعلومات عليها وتحليلها للتوصل إلى علاقات كلية وقواعد عامة[1]، او هو الوصول إلى استنتاجات عامة تبنى على حالات متقاربة يتكرر حدوثها على نمط واحد[2]

2. **استعماله:** في العلوم الإنسانية ويهدف إلى الكشف عن تتابع الظواهر وانطوائها تحت قوانين محددة[3]وينطلق من المشخص إلى المجرد ومن الظواهر إلى القوانين.
3. **خطواته:**

- الملاحظة.
- اختيار الوقائع المتشابهة.
- الدراسة والتحقق بالتجربة.
- الاستنباط بالتفسير والبرهان.
- النتائج، النظرية والقانون[4].

---

[1] د ميادة عبد القادر إسماعيل، المرجع السابق، ص: 99.

[2] د أحمد عبد المنعم حسن، المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ص: 27.

[3] د عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص: 6.

[4] د عبد العزيز قاسم محارب، المرجع السابق، ص: 89.

المطلب الثالث: الوسائل المنهجية التقنية

قد يحتاج الباحث إلى وسائل تقنية لدعم مناهج البحث المذكورة أعلاه وغيرها في جمع المعلومات، والتي أهمها:

الفرع الأول: العينة

1. **تعريفها:**

هي فرد أو حالة أو ظاهرة من مجتمع الدراسة المتكون من مجموعة أفراد أو عدة حالات أو ظواهر، تحمل خصائص هذا المجتمع، يختارها الباحث لدراستها بدلا من دراسة كل الأفراد وكل الحالات وكل الظواهر في المجتمع، التي يجد صعوبة في دراستها كلها، ليصل من خلال دراسته الى نتائج يستطيع تعميمها على كامل الأفراد أو كل الظواهر أو جل الحالات المشابهة[1].

2. **شروطها:**

- أن تكون العينة مختارة سلفا بدقة.
- أن تكون متجانسة مع باقي الحالات أو الظواهر المراد دراستها.

3. **تقييمها:**

- توفر الجهد والوقت والتكاليف.
- تسهل الوصول الى معلومات تفصيلية عن الظاهرة.
- وسيلة ناجحة لدراسة الظواهر غير المحدودة.
- تستعمل بكثرة خاصة في منهج دراسة الحالة.

الفرع الثاني: الإحصاء

1. **تعريفه:**

هو أحد فروع الرياضيات يهتم بجمع وتلخيص وتمثيل وإيجاد استنتاجات من مجموعة البينات المتوفرة، للتغلب على مشكلة عدم تجانس البيانات وتباعدها.

[1] د عبد العزيز قاسم محارب، المرجع السابق، ص: 61.

2. **أهميته:**

له أهمية تطبيقية في شتى مجالات العلوم بما فيها العلوم الاجتماعية والإنسانية وبالأخص الاقتصادية والقانونية وهو جمع ووصف وتفسير البيانات.

3. **تطوره:**

الإحصاء من الوسائل القديمة للعد، إحصاء الافراد والجنود، وتطور الإحصاء في القرن العشرين وخاصة في وقتنا هذا مع تطور التكنولوجيا والآلات الحاسبة وذلك لمساعدة صناع القرار والقادة على اتخاذ القرارات الصائبة والدقيقة والسريعة.

4. **مراحله:**

- جمع البيانات عن الظاهرة.
- وضع رسومات وأشكال هندسية مثل المنحنيات والأعمدة البيانية.
- اعتماد خلاصة أو نتيجة يمكن استعمالها في المقارنة بين الحالات أو المجتمعات محل الدراسة.[1]

5. **وسائله:** يستعمل الاحصاء:

- الجداول.
- الرسوم البيانية.

6. **انواعه:** ينقسم الى نوعين هما:

- **الإحصاء الوصفي:** يهدف الى وصف مجموعة بيانات وتنظيمها وتصنيفها وتلخيصها وعرضها بطريقة واضحة في صور جداول او اشكال بيانية وحساب المقاييس الإحصائية المختلفة لوصف متغير ما أو أكثر في مجتمع ما.
- **الإحصاء الاستدلالي:** يهدف الى انتقاء عينات عشوائية للوصول الى أهم الاستنتاجات ذات العلاقة بالأمور المجتمعية المجهولة وذلك بهدف الدقة والمصداقية عند اصدار الاحكام على الظواهر المجتمعية.

---

[1] د إدريس فخور، المختصر في منهجية العلوم القانونية، مفاهيم أولية في البحث والتحليل، مكتبة المعرفة، مراكش، المغرب، 2018، ص: 18.

الفصل الثاني:
الأمانة والسرقة العلمية

لأن البحث العلمي جهد وعمل فكري تراكمي وليس إيجاد لشيء من عدم وإنما هو تطوير وتنقيح لجهود من سبقوا، ولأن الوصول إلى المعلومات والأفكار أصبح سهلا ومتيسرا وفي متناول الجميع إذ لم تعد قلة المصادر والمراجع تشكل صعوبة للباحث، بل على العكس أصبحت كثرة المراجع والمصادر هي التي تمثل صعوبات البحث، وأضحى الباحث في حيرة ماذا يأخذ من معلومات ومعارف وماذا يدع.

والذي ساهم في ذلك هو التطورات التكنولوجية وسهولة الولوج الى المعلومات النظرية ومتابعة الأحداث العملية أولا بأول بتقنيات علمية وتكنولوجية جد متطورة، سواء عن طريق وسائل الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي كمصادر ومنصات لنقل وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات.

إلا ان الاستفادة من كل ذلك لا بد أن تتحقق فيه الأمانة العلمية ويسلم من السرقة العلمية، وهذا ما سيتم تناوله بالدراسة في المبحثين التاليين:

المبحث الأول:
الأمانة العلمية

الأمانة فضيلة إنسانية قوامها أن يعترف الإنسان بحقوق الغير ويحافظ عليها، سواء أكانت المادية أو المعنوية، وجاءت الشرائع للحث عليها ونصت القوانين على تكريسها وحمايتها، نستعرض تبيان ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف الأمانة العلمية

الفرع الأول: التعريف اللغوي

الأمانة ضد الخيانة وأصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف والأمانة مصدر من الأمن، يقول الله عز وجل: " الذين آمنوا ولم يلبسوا إيانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون"[1] والأمانة اسم لما يؤمّن عليه الإنسان لقوله تعالى: "إنّا عرضنا الأمانة على السّماوات والارض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنّه كان ظلوما جهولا"[2].

[1] سورة الأنعام، الآية: 83.

[2] سورة الأحزاب، الآية: 72.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي

كل حق لزمك أداؤه وحفظه او بمعنى آخر التعفف عما يتصرف الإنسان فيه من مال وغيره ورد ما يستودع إلى مودعه، لقوله عز وجل: "إنّ الله يأمركم أن تودّوا الأمانات إلى أهلها"[1]، ولقوله صلى الله عليه وسلم: " فأعط كل ذي حق حقه"[2]، ولقوله: " آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا اؤتمن خان" [3]، بل إن عدم الأمانة علامة من علامات الساعة لقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو هريرة: "إذا ضيّعت الأمانة فانتظر السّاعة قال كيف إضاعتها قال إذا وسّد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة"[4].

من هذه الآيات الشريفة والأحاديث نستشف أن الإسلام جاء لإقامة صرح الأمانة في شتى المجالات الحياتية بما فيه الأمانة العلمية، والقضاء على جميع مظاهر الفساد في المجتمع، القصد نفسه الذي جاءت من أجله القوانين الوضعية.

الفرع الثالث: الأمانة العلمية

هي أن ينسب أو يرجع المؤلف أو الباحث المعلومات المقتبسة في مؤلفه أو بحثه إلى أصحابها[5]، أو هي أن يظهر الباحث للقارئ مصدر المعلومات المقتبسة بدقة،[6] لأن هذه الكتابات هي جزء من شخصية الكاتب الذي كتبها والتي يتميز بها.

المطلب الثاني: مقومات الأمانة العلمية

الفرع الأول: أن يكون الباحث قد رجع فعلا إلى المرجع المقتبس منه[7].

الفرع الثاني: أن تعبر الاقتباسات على رأي واتجاه المقتبس منه بدقة ولا مانع من الحكم عليها منطقيا[1]، وإبداء رأي الباحث بل يعد ذلك أمر مطلوب لإظهار شخصيته العلمية.

---

(1) سورة النساء، الآية: 58.

(2) محمد ناصر الدين الألباني، مختصر صحيح الإمام البخاري، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 1985، ص: 463.

(3) مسلم، صحيح مسلم، المجلد الأول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، بدون تاريخ، ص: 44.

(4) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، شرح صحيح البخاري، ط1، دار بن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص: 1615.

(5) د عبد الفتاح خضر، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، ط3، دون دار النشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1992، ص: 20.

(6) محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل العلمية، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1989، ص: 147.

(7) هنا تجدر الإشارة إلى أنه قد يأخذ الباحث فكرة أو معلومة علمية من مرجع وهذا الأخير كان اخذها من مرجع آخر، فلا بد من ذكر ذلك بتهميش المرجع الذي أخذ منه الباحث مباشرة مع إضافة تعبير نقلا عن المرجع الأصلي.

الفرع الثالث: أن يتعامل مع المادة العلمية بإنصاف وروح علمية، فلا يتكبر ولا ينتقد النقد الغير بناء ولا يقوّل المقتبس منه ما ليس من قوله.

الفرع الرابع: ألا يكثر من الاقتباس من مرجع واحد وإلا أصبح بحثه عبارة عن عملية قص ولصق[2].

المطلب الثالث: مبرراتها

الفرع الأول: الأمانة صفة خلقية متجذرة في السلوك الإنساني السوي وهي مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك القانون الوضعي.

الفرع الثاني: الباحث العلمي هدفه البحث عن الحقيقة العلمية فلا يحق له استخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق ذلك، والغاية النبيلة تبررها الوسيلة النبيلة.

الفرع الثالث: من أبرز صفات الباحث العلمي الروح العلمية والتواضع فلا يستنكر أن ينسب المعلومات والأفكار المأخوذة إلى أهلها، ولا يستنكف أن يرجع الحقوق إلى مستحقيها.

الفرع الرابع: الأمانة العلمية دلالة على أصالة البحث وجودته، وعلى إمكانية الرجوع إلى مصادره ومراجعه.[3]

المطلب الرابع: نتائج عدم توافر الأمانة العلمية

الفرع الأول: ضعف البحث العلمي لان الباحثين من كثرة الاعتماد على السرقة العلمية والانتحال لا يتجهون إلى الاستنتاج او الاكتشاف الجديد والإبداع في البحث العلمي، وتبقى نفس الأفكار تتداول ما بين الباحثين، دون أي تجديد أو ابتكار.

الفرع الثاني: تواكل الباحث العلمي وعدم بذله للجهد اللازم في انجاز البحث واعتماده على جهود الآخرين وبالتالي انتفاء القيمة المضافة في البحث العلمي.

الفرع الثالث: ضياع حقوق الآخرين او حقوق المؤلفين سواء المادية او المعنوية [4]، الأمر الذي لا يقبله لا الشريعة ولا القانون.

---

[1] د غازي عناية، إعداد البحث العلمي، ليسانس ـ ماجستير ـ دكتوراه، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 1985، ص: 71.

[2] القاعدة هنا هي كلما كثرت المراجع وكانت متخصصة وحديثة الطباعة كلما كان البحث أو المذكرة أكثر عمقا وأكثر فائدة، مثله في ذلك مثل الشجرة أو النخلة كلما كثرت جذورها وقويت وتعمقت كلما كانت ثمارها كاملة وناضجة.

[3] سيد الهواري، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية، دار الجليل للطباعة، القاهرة، 2004، ص: 42.

[4] وجيه يوسف، البحث اللاهوتي، كيف تكتب بحثا أكاديميا، دار الجليل للطباعة، القاهرة، 2007، ص: 43.

إلا أنه لا يعد سرقة علمية كتابة الباحث لما استقر في ذهنه من معارف وأفكار تراكمت عبر كر السنين وتوالي التجارب وتتابع التحصيل والاطلاع في فكره في بحث أو عمل علمي أو جزء منه دون التوثيق بمصادر أو مراجع، كما يقوم به بعض كبار الكتاب والأساتذة والباحثين.

المبحث الثاني:
السرقة العلمية

السرقة تطلق عادة على اختلاس مال الغير والسرقة العلمية تعبير مجازي على اختلاس أفكار الغير[1].

ونتيجة تفشي هذه الظاهرة في الأوساط العلمية خاصة الجامعات إذ يجبر المنتسبون إليها على إنجاز مذكرات وبحوث علمية للحصول على شهادات التخرج مثل الليسانس او الماستر أو الدكتوراه بالنسبة للطلبة والترقيات كالتأهيل والاستاذية بالنسبة للأساتذة، مما جعل البعض منهم يلجؤون إلى السرقة العلمية، ولهذا عمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إصدار القرار الوزاري رقم: 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020[2]، المتعلق بتحديد قواعد الوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها الذي سيتم التطرق إلى بحثه وتحليله في المطالب الموالية:

المطلب الأول: تعريف السرقة العلمية ومظاهرها

الفرع الأول: تعريفها

1. **القانوني:**

نصت عليه المادة: 3 من القرار الوزاري المذكور، إذ عرفت السرقة العلمية بأنها: "كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث او الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في منشورات علمية او بيداغوجية أخرى ".

2. **الاصطلاحي:**

هي سرقة عمل علمي او معرفي لشخص آخر دون نسبته إليه بهدف تحقيق مكاسب مادية او معنوية او هي انتحال عمل فكري للغير وتجريد صاحبه من حق الملكية الفكرية.

الفرع الثاني: مظاهرها

ونصت عليها دائما المادة: 3 المذكورة في الفقرة الثانية وأهمها

---

(1) د عبد الفتاح خضر، المرجع السابق، ص: 32.

(2) الذي ألغى القرار الوزاري رقم: 933 بتاريخ 28 جويلية 2016.

1. كل الاقتباسات جزئية كانت سواء من الانترنت او مواقع الالكترونية وسواء أكانت حرفية أو كلية بدون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.
2. اعتبار كل نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير او معطى خاص نشر من قبل هيئة او مؤسسة عملا شخصيا.
3. كل استنتاج او صور او بيانات او جداول إحصائية او مخططات دون الإشارة إلى مصادرها أو أصحابها الأصليين.
4. كل ترجمة من إحدى اللغات إلى لغة الباحث دون ذكر المصدر او المترجم له[1].
5. تبني الأساتذة لأعمال وبحوث الطلبة دون المشاركة في انجازها واستعمالها كمداخلات في ملتقيات وطنية او دولية أو استثمارها كمقالات في مجلات علمية ودوريات.
6. كل بحث علمي دون المشاركة فيه.

لقد عمدت هذه المادة إلى تعداد أفعال السرقة العلمية حتى تضم أكبر عدد منها وهذا قطعا للطريق أمام المنتحلين لأفكار ومبتكرات الغير.

المطلب الثاني: تدابير الوقاية وإجراءات الرقابة على السرقة العلمية

الفرع الأول: تدابير الوقاية

المادة 4 من القرار المذكور نصت على أن تلتزم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالتدابير التالية:

1. التحسيس والتوعية للطلبة والأساتذة والباحثين والأساتذة والباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين ضمن دورات تدريبية حول التزام الأمانة العلمية واحترام قواعد التوثيق واجتناب السرقة العلمية.
2. إدراج مادة حول أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي.
3. إعداد أدلة إعلامية حول التوثيق وتجنب السرقة العلمية كالمطويات والكتيبات.
4. تنظيم أيام دراسية وندوات تدريبية وتوعوية للطلبة والأساتذة الباحثين اللذين يحظرون أطروحات الدكتوراه ويشرفون على انجازها.
5. إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالأمانة العلمية في بطاقة الطالب الذي ثبتت عليه سرقة علمية طيلة مساره الجامعي.

---

[1] أنظر: د عبد الفتاح خضر، المرجع السابق، ص: 32.

الفرع الثاني: إجراءات الرقابة

المادة 6 من نفس القرار توجب على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي اتخاذ الإجراءات التالية:

1. تأسيس مواقع الكترونية لكل الأعمال العلمية المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة تشمل مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه وتقارير التربصات الميدانية ومشاريع البحث والمطبوعات البيداغوجية.
2. إنشاء قاعدة بيانات رقابة بأسماء الأساتذة الباحثين، والأساتذة والباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصاتهم ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية من اجل تقييم أنشطة البحث العلمي.
3. شراء حقوق استعمال برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقة العلمية باللغة العربية واللغات الأجنبية، واستعمال البرمجيات المجانية المتاحة او إنشاء برمجية معلوماتية جزائرية كاشفة للسرقة العلمية.

المطلب الثالث: إجراءات متابعة السرقة العلمية

تتشابه تقريبا بالنسبة للطالب والأستاذ:

الفرع الأول: بالنسبة للطالب

إذا تمت السرقة العلمية من قبل الطالب، فالمادة 8 من القرار تنص على أن يبلغ الإخطار من اي شخص بوقوع سرقة علمية حسب المادة 3 المذكورة أعلاه عن طريق تقرير كتابي مفصل مرفق بالوثائق والأدلة المادية المثبتة و يسلم إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث، على أن يحال التقرير فورا إلى لجنة الآداب و الأخلاقيات للمؤسسة للقيام بالتحريات والتحقيقات اللازمة، كذلك المادة 9 نصت على أن تقدم اللجنة المذكورة تقريرها النهائي لمسؤول وحدة التعليم و البحث في اجل لا يتعدى 30 يوما من تاريخ الإخطار، أما المادة 10 فقد نصت على أنه إذا تضمن التقرير ثبوت السرقة العلمية يحيل مسؤول وحدة التعليم و البحث الملف على مجلس تأديب الوحدة لاتخاذ العقوبات اللازمة، المادة 11 نصت على أن يعلم الطالب كتابيا بالوقائع والأدلة الثبوتية مرفقة بمقرر الإحالة على مجلس التأديب و تاريخ انعقاده، المادة 12 نصت على اجتماع مجلس التأديب، المادة 13 نصت على استماع أعضاء المجلس التأديبي للتقرير الذي يقدمه احد أعضاء لجنة الآداب و الأخلاقيات للمؤسسة، و كذلك يسمع للطالب المتهم الذي يمكنه إحضار اي شخص لمرافقته في الدفاع عن نفسه، يفصل المجلس التأديبي في الوقائع المنسوبة للطالب في الآجال المحددة في التنظيم المعمول به، يمكن للطالب الطعن في قرار مجلس تأديب

وحدة التعليم والبحث أمام مجلس تأديب المؤسسة طبقا لأحكام القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتضمن إحداث مجالس تأديبية في مؤسسات التعليم العالي.

الفرع الثاني: بالنسبة للأستاذ

إذا ارتكب السرقة العلمية الأستاذ الباحث او الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، فالمادة 18 نصت على الأخطار والإحالة مثل الحال بالنسبة للطالب، أما المادة 19 فقد نصت على تقديم لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة لتقريرها بعد التحقيقات في أجل لا يتعدى خمسة وأربعين 45 يوما، أما المادة 20 فقد نصت على انه إذا تضمن التقرير إدانة بالسرقة العلمية يخطر مدير المؤسسة اللجنة المتساوية الأعضاء في الآجال المحددة قانونا، في حين نصت المادة 21 على أن يبلغ الأستاذ المعني بالتهمة الموجهة إليه ويطلع على الملف التأديبي ويعلم بتاريخ مثوله أمام اللجنة المتساوية الأعضاء، المادة 22 نصت على استماع اللجنة لتقرير الإدانة للمتهم، أما المادة 23 فقد ذهبت إلى أن يمثل الأستاذ المتهم شخصيا أمام اللجنة المتساوية الأعضاء و يمكنه الاستعانة بمن يدافع عنه، المادة 25 نصت على أن يبلغ قرار العقوبة التأديبية إلى المعني خلال 8 أيام من تاريخ اتخاذه و يحفظ في ملفه الإداري، يمكن للأستاذ المعاقب حسب المادة 26 الطعن في قرار اللجنة المتساوية الأعضاء أمام لجنة الطعن المختصة وفق الإجراءات و المواعيد القانونية.

المطلب الرابع: الوسائل الردعية أو العقوبات

كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من القرار نفسه يعرض صاحبه إلى:

الفرع الأول: إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه إذا كان طالبا في مذكرات الليسانس او الماستر او الماجستير أو الدكتوراه قبل او بعد مناقشتها.

الفرع الثاني: إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر الأعمال العلمية إذا كان أستاذا باحثا أو أستاذا باحثا استشفائيا جامعيا أو باحثا دائما من مذكرات الماجستير او أطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث أو مستلزمات التأهيل او أية منشورات علمية او بيداغوجية وهذا أثناء او بعد مناقشتها أو نشرها، المادة 28 من القرار نفسه.

الفرع الثالث: يمكن حسب المادة 30 لكل جهة متضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية مقاضاة أصحابها.[1]

---

[1] هذا إضافة إلى النقد الموجه للباحث والذي يتناسب مع عدم التزامه بالأمانة العلمية، والتوبيخ من الجهات المسؤولة، وما يلحق المرتكب من مساس بسمعته العلمية والأدبية والوظيفية...

المحور الثاني:
تقنيات إعداد البحث العلمي

إن نجاح البحث العلمي وتألق المذكرة الأكاديمية يقتضيان مراعاة الباحث للأسس التي يقوم عليها البحث وتتبعه للإجراءات البحثية الموصلة إلى الهدف العلمي المنشود.

والتزام الباحث سواء أكان طالبا أو كان أستاذا او غيرهما بالتقنيات الشكلية وبالقواعد المنهجية ضامن ألا يخرج الباحث ولا البحث عن الموضوع.

وذلك يدل دلالة واضحة على ان الباحث قد بذل جهودا معتبرة في سبيل انجاز البحث، وأنه يتقن استغلال فكره وجهده ووقته في حل المشاكل البحثية التي تعتريه باستخدام الخطوات البحثية العلمية.

ذلك ما سيتم التطرق إليه بالدراسة في الفصلين المواليين:

الفصل الأول: الأدوات المساعدة للبحث

الفصل الثاني: أساليب البحث

الفصل الأول:
الأدوات المساعدة للبحث

البحث العلمي رحلة علمية لذيذة وشيقة لمن حمل حب العلم في قلبه وأدرك منزلته وآمن برسالته، على الرغم مما يتعرض له الباحث من مشقة وصعوبات وبذل للجهد الذهني والبدني المتواصل وربما المال، وهذا ما ستتم دراسته في المبحثين المواليين:

المبحث الأول:
أساسيات البحث العلمي

يتطلب البحث مرافقة أستاذ مشرف للباحث ليذلل له العقبات سواء كانت المنهجية أو الموضوعية وحتى النفسية التي قد تعتري الباحث وخاصة المبتدئ او الذي هو في طور التدرج، بعد التأكد من توافر المراجع والمصادر، وهذا ما سيتضح في المطالب التالية:

المطلب الأول: الباحث

نستهل هذا الفرع بطرح التساؤل التالي، هل كل طالب جامعي وكل أستاذ يستطيع أن ينجز بحثا علميا ناجحا؟

للإجابة نقول: يجب على الباحث العلمي أن يكون متصفا بمواصفات ذاتية وأخرى موضوعة ليكون مؤهلا لإنجاز بحث علمي موفق وهي:

الفرع الأول: المواصفات الذاتية أو الشخصية

ويمكن ذكر أهمها:

1- الرغبة في البحث والاكتشاف الذي يحبذ أن يكون في اختصاص دراسته أو في وظيفته أو ميدان عمله لأن الرغبة تحدو صاحبها للوصول إلى الهدف المنشود مهما كلفه الثمن والعكس صحيح.

2- الصبر على البحث وقوة العزيمة وسعة الصدر والمثابرة على ارتياد المكتبات ومواقع الأنترنت والاستعداد لمواجهة الصعاب وتذليلها وإيجاد الحلول لأعقد المشاكل البحثية وتحدي الفشل[1].

3- قوة الذكاء والتركيز وحدّة الملاحظة التي تمكّن من تحليل وتذكّر اجزاء البحث والقدرة على إيجاد تناسق وترابط وتسلسل الأفكار للوصول إلى النتائج المفيدة.

4- حب الاستطلاع وخوض غمار الاكتشاف في الميدان العلمي وعدم التسليم بالافتراضات بل الهدف هو الوصول إلى الحقيقة العلمية.

5- التواضع المتجسد في تقبل النقد خاصة الآتي من الأستاذ الموجه أو المشرف وإبداء النقد البناء والابتعاد عن الذاتية في التعبير[2].

6- المدة الزمنية لابد على الباحث من استغلال الوقت المخصص لإعداد البحث أو المذكرة أحسن استغلال سواء كان بحثا فصليا او مذكرة تخرج الليسانس او الماستر او كان أطروحة دكتوراه، وترتيب أشغاله ونشاطاته البحثية الترتيب الأمثل والبدء بالأهم فالمهم فالأقل أهمية حتى لا تنتهي المدة المخصصة للبحث دون أن يتمكن من انجاز بحثه.

7- الحالة المادية قد يتطلب البحث زيادة نفقات في الكتابة على الحاسوب والطباعة والنسخ والتغليف وفي اقتناء بعد المراجع الغير متوفرة في المكتبات الجامعية والعمومية وزيارة مواقع الانترنت وحتى بعض الرحلات والأسفار من أجل البحث العلمي.

الفرع الثاني: المميزات الموضوعية أو المهارات العلمية المكتسبة

والتي تتجلى في عدة خصائص أهمها:

---

[1] د عبد العزيز قاسم محارب، المرجع السابق، ص: 35.

[2] د عبد العزيز قاسم محارب، المرجع السابق، ص: 204.

1. التمكن من لغة البحث وعلى الأقل الكتابة الصحيحة لغويا وتقنيا[1] ويفضل أن يكون إلى جانبها لغة حية يستطيع الباحث بها النفوذ إلى الكتابات والأبحاث العالمية لأنه كلما زاد عدد المراجع والمصادر وتنوعها كلما كان البحث أكثر تجذرا وعمقا وفائدة.
2. الأمانة العلمية أو الانضباط العلمي عند الاستدلال بآراء الغير بأن يرجعها إلى أصحابها عن طريق التهميش[2] وبأن يتعامل معها بكل دقة وروح علمية فلا يصح أن يحجب منها مالا يتفق معه ومالا يعجبه وهذا طبعا لا يمنعه من إبداء آرائه الشخصية الموضوعية.
3. إتباع إرشادات وتوجيهات الأستاذ المشرف ومشاورته ومحاورته في كامل البحث خطوة خطوة، نعم الطالب أو الباحث هو المسؤول الأول والأخير على بحثه ويفترض انه أدرى الناس ببحثه لأنه يبحث حديثا فيه ولديه نظرة متخصصة ودقيقة حوله وحصل على المراجع المتخصصة والحديثة الطباعة فيه واطلع عليها ودرسها، إلا أن كل ذلك لا يمنعه من الأخذ بملاحظات الأستاذ المشرف ومن بعده أعضاء اللجنة المناقشة والخبراء من قبلهم ويتيقن أن هذه الملاحظات والتوجيهات هي في الأخير ثراء ونماء وغنى لبحثه وليس العكس.
4. الروح العلمية المتجسدة في النقد البناء سواء عليه أو له بان يتحلى بالتواضع ويقبل الانتقادات والتصويبات التي تأتيه من المشرف أو غيره وبأن يتفحص كل ما يقرا ولا يسلم بدء بما قرره غيره بل عليه التمحيص والمقارنة والموازنة بين الآراء والاتجاهات ولا باس بان تظهر شخصية فيما يبحث[3].
5. استعمال تقنيات العصر خاصة الحاسوب ولواحقه والانترنت لكونها توفر خدمات في البحث غير تقليدية:
   - كالاطلاع على المعلومات والمعارف بسرعة
   - والوصول لآراء أو اتجاهات الغير بسهولة.
   - الاستفادة من تصويبات الحاسوب.
   - إخراج البحث في شكل جيد.

[1] يستحن ان يعرض الباحث بحثه أو مذكرته على من يصححها لغويا أو من يدققها إملائيا لأن البحث السليم تعكسه اللغة السليمة.

[2] أنظر: الصفحة 20 وما بعدها من هذا البحث.

[3] بل لا بد من بروز شخصية الباحث، وهذا تمهيدا لاستقلاليته العلمية.

المطلب الثاني: المشرف

الفرع الأول: تعريفه

هو الأستاذ عضو التدريس الذي يكلف بالإشراف على الطلبة في انجاز مذكراتهم، في الليسانس أو الماستر أو الماجستير أو الدكتوراه ويستحسن أن يكون في التخصص، وإذا لم يمكن ذلك فيكفي ان يكون في الاختصاص العام كالقانون الخاص أو القانون العام لأن المطلوب أساسا هو التوجيه المنهجي وهو يؤدي إلى التوجيه الموضوعي في البحث.

الفرع الثاني: اختياره

عملية اختيار المشرف مثلها مثل اختيار العنوان يتوقف عليها إلى حد كبير نجاح البحث وتتم بأحد الأسلوبين التاليين:

1. قد يكون من قبل الطالب من بين أعضاء هيئة التدريس وذلك أن العلاقة مع المشرف تبدأ منذ مرحلة الدراسة النظرية إذ يحتك الطلبة بالأساتذة ويعرفون المزيد عنهم، وهذا طبعا بعد موافقة المشرف.
2. قد يكون من قبل اللجنة العلمية للقسم أو المجلس العلمي للكلية خاصة بالنسبة للطلبة الذين لم يحسموا الاختيار أو في حالة إعادة توزيع الطلبة على الأساتذة المشرفين لإنجاز المذكرات.

يتم التعرف على المشرف من خلال التدريس أو الطلبة الذين أشرف عليهم أو المذكرات المنجزة من قبلهم أو الأبحاث العلمية التي نشرها.[1]

الفرع الثالث: صفاته

يمتاز الأستاذ المشرف بالعديد من المميزات أهمها:

1. التمتع بمزيد من الخبرات العلمية والتجربة المنهجية والمعرفة الأكاديمية التي تساعد على الأخذ بيد الطالب أو الباحث ورفع المستوى العلمي له.
2. التعمق في التخصص والدراية التامة بإشكالياته وبأهم المراجع المتاحة فيه، والنتائج العلمية المتوصل إليها.
3. التحلي بالأخلاق الأكاديمية العلمية، كاللطف والحوار والتشجيع وعدم السخرية والاستهزاء، لأنه في الأخير سيعتز بنجاح الطالب أو سيتأثم بإخفاقه[1].

---

[1] د منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2007، ص، ص: 237، 238.

الفرع الرابع: وظيفته

يقوم الأستاذ المشرف بدور رئيسي في إدارة البحث ويتجلى ذلك في الآتي:

1. مساعدة الطالب في اختيار عنوان موضوع البحث من بين العناوين التي يقترحها الطالب أو يقترح عليه عناوين أخرى وهذا نظرا إلى توافر المراجع فيها وإمكانية البحث والمدة الزمنية المتاحة.
2. توجيه الطالب في انجاز الإشكالية الأولية للبحث وكذلك الخطة.
3. مؤازرة الطالب في البحث عن المعلومات وتوجيهه لأهم المراجع في الموضوع، وتسهيل الوصول إليها.
4. تشجيع الباحث ومساعدته في التغلب على العقبات والمصاعب التي تصادفه أثناء خطوات بحثه بما فيها العقبات النفسية.
5. يقرأ كتابات الطالب التي حررها ويصححها لغويا ومنهجيا وموضوعيا ويبين مواطن الخطأ فيها ليتمكن الباحث من تصحيحها.
6. يترك للطالب مجالا لحرية الرأي وإبراز شخصيته في الموضوع، ما دام ملتزما بالتوجيهات المنهجية ولا يجبره على اعتناق رأيه الخاص وهذا ليدربه على الاستقلالية العلمية لأنه إذا قام المشرف بكل شيء في البحث فإن الطالب يتضرر من ذلك لأنه لم يمارس ويجرب ويكابد عقبات وضغوطات البحث فعليا.
7. الاجتماع الدوري بالطالب لتوجيهه والاطلاع على العمل المنجز والنقاش حول الأفكار ولتجاوز العقبات وتصحيح المسار البحثي.

الفرع الخامس: واجبات الباحث

يتوجب على الطالب الباحث تجاه المشرف أخلاقيات معينة منها:

1. أن يتوافر الباحث على أخلاقيات معينة منها الشروط التي تجعل المشرف يعتمده، انظر مواصفات الطالب الباحث.[2]
2. عرض العمل البحثي على المشرف جزءا جزءا وهذا لتفادي الخروج عن الموضوع أو ارتكاب أخطاء يصعب تصحيحها لاحقا.
3. الأخذ بتوجيهات المشرف وملاحظاته المنهجية والموضوعية.
4. الحفاظ على المواعيد المحددة لدراسة ما تم انجازه والتوجه للخطوات الموالية في البحث[1].

---

(1) د عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص: 26.

(2) أنظر الصفحة 30 وما بعدها من هذا البحث.

5. تحمل المسؤولية الكاملة على البحث ولهذا لا يكتب الباحث إلا ما يكون مقتنعا به لأنه هو الذي سيدافع عن بحثه أمام اللجنة المناقشة وهو الذي سيتحمل تبعة تقييمها له[2].

المطلب الثالث: البحث العلمي

تنقسم البحوث العلمية الأكاديمية إلى عدة أنواع يمكن ذكر أهمها:

الفرع الأول: البحوث الفصلية

وهي البحوث التي يقدمها الطالب تزامنا مع دراسته للمقاييس النظرية في اختصاصه وهي متعلقة بحصص الأعمال الموجهة وفيها يوجه الطالب إلى التدريب على جمع المادة العلمية وترتيبها وتسلسل أفكارها وتوفير الأمانة العلمية في سردها وإتباع الدقة والتمرن على النقد البناء في حدود عشرين صفحة، وفائدة هذه البحوث ترسيخ المعارف العلمية في ذهن الطالب، والتجربة أثبتت أنها هي التي تبقى مستمرة في ذهن الباحث حتى بعد التخرج.

الفرع الثاني: مذكرة الليسانس

يعدها الطالب الجامعي عند نهاية دراسة مرحلة الليسانس نظام ل م د، LMD، [3]ثلاث سنوات والنظام الكلاسيكي أربع سنوات بعض الجامعات تشكل لها لجنة للمناقشة والبعض الأخر يكتفي بتقييمها من قبل استاذين أو مجموعة أساتذة في التخصص وتمتاز بالجدية أكثر في الطرح والأسلوب وتعدد المراجع من البحث الفصلي.

الفرع الثالث: مذكرة الماستر ورسالة الماجستير

وهي المذكرة أو البحث الذي يعده الطالب في مرحلة الماستر التي تلي مرحلة الليسانس و التي تدوم عامين بدراسة مواد متعلقة بالتخصص منها ثلاثة سداسيات نظرية و الرابع تطبيقي لإعداد البحث، و الهدف منها تحصيل الطالب لتجارب بحثية أوسع في كيفية احترام شكليات المذكرة و منهجيتها والتزام الموضوع، و يتراوح عدد صفحاتها ما بين ستين و ثمانين، أما الماجستير في النظام الكلاسيكي فتتراوح صفحاتها ما بين مئة وعشرين ومئتين و الهدف هو الكيف وليس الكم، تناقش أمام لجنة مشكلة من ثلاثة أعضاء الرئيس و المشرف المقرر[4] و المناقش و تمنح لها علامة مقابلة لدرجة

---

[1] أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، ط6، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1968، ص: 21.

[2] أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: 22.

[3] المقصود به الدراسة الجامعية للحصول على شهاد الليسانس وتدوم ثلاث سنوات ثم شهادة الماستر وتمتد إلى سنتين وأخيرا شهادة الدكتوراه والتي تكون في ثلاث سنوات فالمجموع هو ثماني سنوات.

[4] سمي بالمقرر لأنه يحرر تقريرا عن كيفية صيرورة الإشراف وعن مدى احقية البحث أو المذكرة بالمناقشة

معينة مقبول وجيد فجيد جدا فممتاز، وتسمى مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، مثلا في الحقوق تخصص قانون إداري، عقاري، أعمال أو غيرها.

الفرع الرابع: أطروحة الدكتوراه

وهي بحث يعده الطالب في مرحلة الدكتوراه التي تمتد ثلاث سنوات[1] بالنسبة لنظام (ل م د) تزامنا مع دراسة مقاييس نظرية في التخصص أهمها المنهجية، وهي أكمل البحوث شكلا و أعمقها منهجية وأكثرها عددا للصفحات و أدقها موضوعا، وتطرح للمناقشة من قبل لجنة متشكلة من مجموعة أساتذة خمسة أعضاء الرئيس و المشرف المقرر و المناقشون، تمنح للطالب بعد المناقشة درجة الدكتوراه وهي أعلى شهادة جامعية تمنحها المؤسسات العلمية العالمية، و يفترض في مثل هذه البحوث الإضافة العلمية لميدان البحث[2] بعد أن اطلع الباحث على كل أوجل ما كتب في الموضوع و لهذا تودع بالمكتبات الجامعية، و يمكن طبعها في كتاب خاصة إذا أوصت اللجنة المناقشة بطبعها و تصبح مرجعا علميا للطلبة و الباحثين و الأساتذة في الاختصاص على حد سواء، و يمكن كذلك التوصية من قبل اللجنة بتبادلها مع الجامعات الأخرى في داخل وخارج الوطن.

الفرع الخامس: المقالة

وهي بحث قصير نسبيا يتناول بالدراسة مسألة علمية محددة يظهر فيها الباحث مدى تحكمه في لغة ومادة البحث وتركيزه على الإشكالية وتتبعه للخطوات المنهجية والنتائج المتوصل إليها ومدى توظيفه للمراجع المتاحة يتقدم به الطالب إلى إحدى المجلات العلمية المعتمدة لنشره، وقد يكون من ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه او التأهيل او الأستاذية، عندها يشترط في المجلة أن تكون محكمة ومصنفة.[3]

الفرع السادس: المداخلة

بحث قصير كذلك يقدم في يوم دراسي او ملتقى وطني أو دولي، يعالج مشكلة محددة مرتبطة بأحد محاور اليوم الدراسي او الملتقى المختارة من قبل اللجنة العلمية للملتقى، والتي تصب في الإشكالية الكلية للملتقى، ولا بد من اتباع الخطوات الشكلية والمنهجية والموضوعية المذكورة سالفا في المقالة

---

[1] وقد تمدد إلى سنة أو سنتين عند الضرورة، أنظر: المادة: 68 من المرسوم التنفيذي رقم: 98- 254 المؤرخ في: 17 أوت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعين المعدل والمتمم.

[2] أنظر: المادة: 55 من المصدر نفسه.

[3] محكّمة تعني أن كل مقالة فيها يجب أن تقبل من قبل محكّمين أو خبيرين بعد دراستها، ومصنفة معناها خاضعة للتصنيف الوزاري، صنف ج أو ب أو أ وهو أرقاها.

لتحظى بالقبول من قبل اللجنة المنظمة ومن بعدها المشاركين في الملتقى، ويفضل أن تدعم بالنتائج العلمية المتوصل إليها سابقا من قبل باحثين آخرين وتتضمن نتائج جديدة وإضافة علمية لتكتسب المصداقية أكثر.

وتتكون المداخلة مثل المقالة من:

1. مقدمة تحتوي على فكرة عامة عن الموضوع وأهميته والدراسات السابقة إن وجدت وطرح الإشكالية والهدف المرجو من هذه الدراسة والمنهج المتبع وتقسيم الموضوع أو الخطة.
2. صلب الموضوع يكون دقيقا ولا يخرج عن الخطة المرسومة وأن يتم عرض المعلومات بطريقة منهجية علمية وتدعم الأفكار والمعلومات الواردة فيه بمصادر ومراجع لتوثيقها ولإعطائه المصداقية اللازمة ومن تحصيل حاصل تقسيمه إلى عناوين أو محاور.
3. خاتمة تضمن نتائج البحث وكيفية الاستفادة منها والتوصيات أو المقترحات.
4. ثبت بالمصادر والمراجع المعتمدة في المداخلة، وكذلك يجب الالتزام بالشروط التنظيمية التي حددتها لجنة الملتقى وعدد الصفحات ونوع الخط وكيفية التهميش.

المطلب الرابع: مصادر ومراجع البحث العلمي

إضافة إلى كل من الباحث والمشرف والبحث تعد المصادر والمرجع الركن الرابع من اركان البحث العلمي التي إذا توافرت يمكن انجاز بحث علمي ممتاز.

الفرع الأول: تعريفها

وهي الوسائل والوثائق التي يستقي منها الباحث المادة العلمية للبحث أو هي المصادر التي تتضمن الحقائق والمعلومات العلمية.

الفرع الثاني: أقسامها

وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1. المصادر الأصلية أو المباشرة وهي التي لم تتناولها الأيدي ولم تسبقها مصادر أخرى في الموضوع وتتحدد في المصادر الشرعية، القرآن الكريم ومصنفات التفسير وكتب الأحاديث الشريفة والفقه، والمصادر اللغوية كالمعجم والقواميس، والمصادر التشريعية كالمواثيق والمعاهدات والدساتير والقوانين والمراسيم والتنظيمات والقرارات والأحكام والاجتهادات القضائية.
2. المراجع أو المصادر الثانوية أو الغير مباشرة وهي التي تستمد معلوماتها من المصادر الأصلية بالشرح أو التعليق أو النقد[1] مثل الكتب والمؤلفات والمذكرات الأكاديمية والدوريات والمجلات

[1] د غازي عناية، المرجع السابق، ص:51.

وأعمال الملتقيات المطبوعة وكلا النوعين يمكن الحصول عليهما من المكتبات العمومية أو الجامعية أو الخاصة سواء عن طريق التلخيص أو التصوير، الاستعارة أو الشراء.

3.المصادر الالكترونية [1] أو الضوئية كالأنترنت والشبكة العنكبوتية ووسائل الاتصالات الأخرى الحديثة التي أصبحت تيسر وتسرع عملية الوصول إلى المعلومات دون الاضطرار إلى السفر، عن طريق التصفح والدخول إلى مواقع المكتبات والجامعات الوطنية والأجنبية والاطلاع على ما فيها من مصادر ومراجع ومقالات ومداخلات وتشريعات وأحكام قضائية، كل ذلك انطلاقا من شاشة الكمبيوتر أو الجوال او أي وسيلة الكترونية أخرى، إلا أنه على المتعاطي معها أن يقوم بجهد الغربلة للمعطيات للحصول على المعلومات العلمية الدقيقة القيمة، وأن يركز على المراكز الموثوقة كتلك الموسمة ب gov الحكومية أو univ الجامعية ويحذر من com التجارية، وأن يكتفي من كل ذلك بما تعلق بالموضوع كل الموضوع ليس شيئا إلا الموضوع.

المطلب الخامس: شبكة الأنترنت

لا يمكن الانتقال من هذا المجال دون التنويه بشبكة الأنترنت وما أصبح لها من دور مهم في إنجاز البحوث العلمية خاصة ذات الصبغة النظرية لما توفره من سرعة في الحصول على المعلومات بأقل جهد مبذول، ذلك أن الباحث من خلال جهاز حاسوب مرتبط بالأنترنت يستطيع أن يعد بحثا علميا دون أن يضطر إلى التنقل للمكتبات[2] أو يسافر لاقتناء المعلومات، على الرغم مما فيها من مخاطر يجب التنبيه عليها.

الفرع الأول: تعريفها

شبكة تربط أجهزة الحواسيب مع بعضها البعض في أي وقت وفي أي مكان من العالم لإرسال واستقبال المعلومات فيما بينها أيا كان نوعها كالنصوص والرسومات والصور والصوت والبرامج الالكترونية، أو هي شبكة عالمية تعمل في أقل من ثانية لإرسال واستقبال المعلومات.

الفرع الثاني: نشأتها

تعود نشأة الأنترنت الى مشاريع البحث المتقدم التي احدثتها وزارة الدفاع الامريكية في الستينيات من القرن العشرين من اجل الأبحاث العسكرية بين الشركات الحكومية تحت اسم

---

(1) في السابق كان الباحث هو الذي يسافر إلى المعلومة والآن أصبحت المعلومة هي التي تأتيه عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة.

(2) د عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة، ط9، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 118.

ARPANET، اليوم كل دول العالم تمتلك الانترنت بل وحتى الأسر والأفراد وهي الآن ملك لشركات الهواتف في شتى البلدان، مع اختلاف طبعا في حدة تدفقها بحسب كل دولة[1]، ساهم في ازدهار شبكة الأنترنت النمو والمتسارع لأسواق أجهزة الحواسيب في الثمانيات ثم ظهور الشبكة العنكبوتية العالمية في أوائل التسعينيات، أضف إلى ذلك ابتكار محركات البحث العملاقة وعلى رأسها محرك البحث (قوقل).

الفرع الثالث: وظائفها

أصبح البشر يعتمدون على الأنترنت في جميع شئون الحياة جراء غزارة المعلومات وسرعتها التي توفرها وسهولة خدماتها وكونها في متناول الجميع، كل ذلك ساهم في تيسير البحث العلمي مما ينعكس بدون شك على تحسين مستوى المعيشة وتطوير الإنتاج كما وكيفا وحتى حماية البيئة من التلوث ويمكن ذكر أهم إيجابياتها بالنسبة للباحث:

1. الوصول للمعلومة حيثما وجدت وبأسهل الطرق.
2. سلامة التوثيق وتنظيم المعلومات.
3. يسر حفظ المعلومات[2].

الفرع الرابع: سلبياتها

على الرغم من الفوائد الكثيرة التي تحققها الأنترنت إلا أن لها سلبيات ننبه لأهمها لتلافيها:

1. التهرب من الحياة الواقعية إلى حياة افتراضية.
2. الإدمان على الانترنت وتضييع الأسرة والوقت والعمل، مثل الإدمان على الألعاب.
3. التسبب في أضرار جسمية كالسمنة والكسل وقلة الحركة.
4. افراز مخاطر اجتماعية وأخلاقية في استغلال الآخرين خاصة القصر.
5. انتشار الجرائم الالكترونية في استخدام المعلومات الشخصية بطرق غير شرعية.
6. الاكتئاب والانعزال عن الحياة الاجتماعية وعن الأصدقاء والأسرة، والتأثير السلبي على التركيز[3].

---

[1] وتحسب قوة تدفقها بالميغا بايت والتي تبدأ من وحدة واحدة لتصل إلى المئات.

[2] مجدي محمد مدين، البحث العلمي في ظل الأنترنت وثورة المعلومات أنظر: mugtama . com intellectual/ item/ تم الاطلاع في: 2020/08/23.

[3] يارا تعامرت، ماهي سلبيات الأنترنت، أنظر. https ://:mailattach mawdoo 3. Com. تم الإطلاع في:2020/08/23.

الفرع الخامس: الإدمانات المترتبة عليها

1. إدمان التصفح في الأنترنت ونسيان متطلبات الحياة.
2. إدمان الدردشة، المفيد منها إذا كان في تعلم لغة والسيء بناء علاقات افتراضية.
3. إدمان الألعاب ونسيان الواجبات المنزلية والدراسة العلمية والعمل.
4. إدمان مالي بشراء أشياء ليس في حاجة اليها وتبذير الأموال في أسواق المال والمزادات.
5. إدمان جنسي بتصفح المواقع الإباحية والمحادثات الرومانسية مما يشكل سلبيات عاطفية ونفسية.

الفرع السادس: المسؤولية

تقع على عاتق الجميع، الآباء والأمهات بالنسبة للأبناء وعلى الموجهين والمربين والمعلمين بالنسبة للتلاميذ في المراقبة والمتابعة وتفقد الحواسيب او الهواتف النقالة، وتحديد أوقات التصفح بعدد ساعات معقولة، وعلى وسائل الاعلام والعلماء بالنسبة للكافة بالرقابة والإرشاد والتوجيه للمواقع المفيدة.

المبحث الثاني:
أدوات البحث

يبدأ الباحث بحثه بعد اختيار العنوان وفي ذهنه فكرة غير واضحة تماما عن الموضوع وتتطور هذه الفكرة رويدا رويدا مع مراحل جمع المادة والاطلاع عليها وقراءتها ومع ذلك تتبلور اشكالية الموضوع وخطته الأوليتان على الأقل وتبقيان قابلتين للتعديل والتنقيح إلى نهاية أشغال البحث، يتضح ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: العنوان

لعل من أعوص المشاكل التي تواجه الباحث هي العثور عن عنوان يصلح للبحث لان معظم العناوين المتصورة عادة ما يكون تم التطرق إليها من قبل باحثين آخرين، والعنوان هو المحدد لموضوع البحث.

الفرع الأول: شروط العنوان الناجح

ويمكن ذكر أهمها:

1. أن يكون ضمن تخصص الباحث الدراسي أو داخلا في ميدان وظيفته وعمله حتى يتمكن من دراسته بسهولة كما يرجع عليه بالفائدة المعرفية والمنهجية.
2. أن يكون بسيطا وواضحا ومحددا ويستحسن الابتعاد عن العناوين الطويلة والمزدوجة.

3. أن يكون غير مطروق من قبل وهو ما يعبر عنه بالأصالة، إلا أن يتناوله من وجهة نظر أخرى أو أن يدرس جزئية من بحث آخر أو ان يجمع في بحث واحد ما كتب في بحوث متفرقة وهذا ليساهم الباحث بقيمة مضافة في العلم والمعرفة ومساهمة جدية في الاختصاص.
4. أن يكون مشوقا حتى يطوي الباحث مراحل البحث بجد وأريحية دون أن يحس بالملل أو الكلل المؤدي عادة إلى الفشل وحتى يواصل مراحل البحث بحرص وحماسة في العمل ومن جهة أخرى لدفع القارئ لقراءة المذكرة كاملة لان العناوين المنبوذة تعطيه فكرة سيئة على البحث.
5. أن تكون المراجع والمصادر متوافرة فيه لأنها المادة الأولية التي يستقي منها الباحث أفكار الموضوع ولأنها المبينة لخطته على الأقل الأولية لأنه لو لم تتوافر المراجع فلن يتقدم في البحث خطوة واحدة وإن كان في الوقت المعاصر ومع تدفق المعلومات عبر وسائل الاتصال والمواقع الضوئية لم تعد قلة المراجع تمثل صعوبة في البحث.
6. أن يكون العنوان قابلا للدراسة ولهذا على الباحث أن يطرح على نفسه التساؤلات التالية قبل اختياره: هل يمكن البحث في هذه العنوان؟ وما هي الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تواجهه في طريق البحث؟ وما هي بالتقريب المدة الزمنية التي يستغرقها البحث؟
7. يستحسن أن يكون العنوان من اهتمامات المشرف حتى يستفيد كل من الطرفين من بعضهما ومن نتائج البحث، كذلك يفضل أن يكون ضمن الخط البحثي الذي تنتهجه المؤسسة العلمية المنتمي إليها الباحث[1]، ومن جهة أخرى يكون داخلا في إطار سياسة الدولة الرسمية في البحث العلمي لأن هذا الأخير مرتبط ارتباطا جوهريا بالحياة العامة الوطنية والدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى العسكرية.
8. مراعاة مدة الوقت المتاح لإنجاز هذا البحث.

إذا اكتشف الباحث قبل بدء البحث أو حتى بعد الانطلاق في البحث أن العديد من الشروط المذكورة أعلاه غير متوافرة، هنا يتوقف عن البحث ويطلب من الجهة الإدارية المعنية تغيير العنوان بموضوع آخر تتوافر فيه جل الشروط ولا يتأسف ولا يضيع وقته بل عليه مواصلة الطريق لأنه في الحقيقة قد استفاد من كل مرجع أو مصدر قرأه أو اقتبس منه.

الفرع الثاني: طرق اختيار العنوان

نأتي على ذكر بعضها وهي:

[1] د ميادة عبد القادر إسماعيل، مرجع سابق، ص، ص: 84، 142.

1. اختيار العنوان من قبل الباحث وهي الطريقة العملية لأن الباحث هو المالك لبحثه والمتخصص فيه والمسيطر على أجزائه وجزئياتها عادة ما يتم هذا الاختيار أثناء الفترة الدراسية، بحضور المحاضرات والأعمال الموجهة، إذ تتكون لدى الطالب الخلفية المنهجية والعلمية التي تحدوه إلى اختيار عنوان ما قابل للبحث.
2. أن يكون العنوان من اختيار الأستاذ المشرف في حالة إذا لم يتمكن الطالب من اختيار عنوان مناسب[1] خاصة وأن الأستاذ أدرى بالعناوين الغير مطروقة والمتعلقة بالتخصص والقابلة للبحث فيها وطبعا في كلا الحالتين لابد من الموافقة على العنوان من قبل الجهات الجامعية الرسمية سواء اللجنة العلمية أو المجلس العلمي وهذا لعدة أسباب منها:

- مراعاة التخصص.
- ضمان عدم البحث فيه سابقا.
- إمكانية البحث فيه.

المطلب الثاني: القراءة

لقد كان أول توجيه للبشرية وجهه الإسلام هو الدعوة للقراءة في قوله تعالى: " اقرأ باسم ربّك الذي خلق خلق الانسان من علق اقرأ وربّك الاكرم الذي علّم بالقلم علّم الانسان ما لم يعلم"[2].

الفرع الأول: تعريفها

هي تتبع الكلمات المكتوبة نظرا، نطقا أو بدون نطق، بقصد فهم معناها.

الفرع الثاني: أهميتها

وتتجلى في:

1. تحديد موضوع البحث والكشف عن أبعاده وإظهار أفكاره وضبط جزيئاتها.[3]
2. المساعدة على ضبط إشكالية وخطة الموضوع.
3. التوجيه إلى المراجع المتعلقة بالموضوع بحسب الأهمية.

الفرع الثالث: أنواعها

تتنوع القراءة إلى عدة أنواع يمكن ذكر أهمها:

---

[1] أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: 21.

[2] سورة العلق، الآيات: من 1 إلى 5.

[3] د غازي عناية، المرجع السابق، ص:53.

1. القراءة الفهرسية السريعة، تمكّن الباحث من تقييد المعلومات الأولية عن المصادر والمراجع، والقصد منها فرز المراجع الأهم فالمهم فالأقل أهمية، وهذا طبعا لعدم تضييع الجهد والوقت في قراءة ودراسة المراجع قليلة الأهمية بالنسبة للبحث، خاصة وأن وقت إنجازه محدود.
2. القراءة التمهيدية أو العادية لأهم المراجع والموضوعات التي لها علاقة بالبحث، الهدف منها بداية ضبط أفكار البحث وتحديد أهم أجزائه.
3. القراءة المعمقة او الموسوعية التي تتم بالتأني والتركيز على المراجع المختارة ليتمكن الباحث من خلالها من هضم المادة الاولية للبحث وليقتبس منها أفكار البحث وليعتمدها كمراجع له.

الفرع الرابع: متطلباتها

لابد من اختيار الوقت والمكان المناسبين للقراءة

1. الوقت الذي يكون الباحث فيه بحسب الظروف متفرغا للمطالعة صافي الذهن معتدل المزاج له الرغبة في البحث، وأفضل أوقات القراءة والبحث هي الصباح الباكر أو في أول الليل قبل النوم.
2. المكان الذي يسهل عملية التركيز وجمع الذهن كقاعات المطالعة أو المكتبات العامة والبيت أثناء فترات الهدوء.

المطلب الثالث: الإشكالية

قال الفيلسوف أرسطو: " إن على من يرغبون في الوصول إلى الحقيقة أن يسألوا أولا الأسئلة الصحيحة "[1].

ويرى جون ديوى أن المشكلة تنبع من الشعور بصعوبة ما وتتسبب في إحداث حيرة واضطراب لدى الباحث وقلق لا يزول إلا بالوصول إلى حل لها [2].

الفرع الأول: تعريفها

1. **لغة**: من أشكل الأمر أي التبس في الفهم ومنه الإشكال في التنفيذ أي في حالة نشوب نزاع حول تنفيذ الحكم[3].

---

(1) أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص: 26.

(2) رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص: 83.

(3) د إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، جزء 1و2، بدون دار الطباعة، القاهرة،1972، ص، ص: 516، 517.

2. **اصطلاحا:** هي سؤال أو مجموعة أسئلة تطرح لإيجاد جواب علمي لها، أو هي مسألة علمية لم يوجد لها بعد حل علمي مناسب ويريد الباحث الإجابة عنها من خلال دراسة الموضوع وتظهر في الخاتمة.

وقد يضمن الباحث الإشكالية فرضيات وهي تخمينات عقلية أو توقعات يتبناها الباحث مؤقتا[1] أو حلول مقترحة ليبرهن على صحتها أو عدمه في الخاتمة بعد بحثها في الموضوع[2].

الفرع الثاني: صفاتها

تتميز الإشكالية بكونها:

1. محددة: بأن لا تكون طويلة مملة ولا قصيرة مخلة وتكون ألفاظها وكلماتها قليلة لكن تفي بالغرض المقصود، ويترك للباحث الاختيار السليم للألفاظ الدالة عن المعاني.
2. واضحة: في المعنى دالة على الفكرة أو الأفكار الواردة في الموضوع لا غموض فيها وإن كانت معقدة جاز تجزئتها إلى أسئلة فرعية.
3. مركزة: أي متقنة في الصياغة والتعبير والأسلوب بحيث تدل الكلمات المعدودة فيها على كامل جزئيات الموضوع وتغطي كل عناصر البحث[3].

الفرع الثالث: تبلورها

تبرز مع الاطلاع على المصادر والمراجع والقراءات الأولية لها والاطلاع على الإشكاليات والخطط التي اعتمدها الباحثون السابقون يتزامن ذلك مع عمل مواز في فكر الباحث هو تبلور الإشكالية ومعها خطة البحث على الأقل الأوليتان، على الباحث كتابتها مع التساؤلات التابعة لها حتى لا تنسى مع مرور الزمن لأنه مع تتابع المعلومات ينسي بعضها البعض الأخر، وكما قيل قديما آفة العلم النسيان.

الفرع الرابع: أهميتها

وتظهر في:

1. أنها إحدى المقومات الأساسية للبحث وللمقدمة إلى جانب العنوان والخطة.
2. كونها البوصلة التي توجه الباحث وتصوبه نحو الهدف المنشود من الدراسة.
3. تضمن عدم خروج الباحث عن الموضوع وتركزه على محور الدراسة.

---

(1) د عبد العزيز قاسم محارب، المرجع السابق، ص: 43.

(2) رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص: 65.

(3) د عبد الجواد بكى، المرجع السابق، ص: 18.

4. تعين الطالب على اختيار المراجع والمصادر التي لها صلة بموضوع البحث.

الفرع الخامس: محتواها

1- قد تتكون الإشكالية من سؤال الواحد جوهري يغطي كل جزئيات البحث.

2- وقد تكون إلى جانب السؤال الرئيسي أسئلة فرعية يؤطر كل واحد منها محورا من محاور الموضوع التي لم يتمكن الباحث من تضمينها فيه.

المطلب الرابع: الخطة

الفرع الأول: تعريفها

هي الهيكل البنائي للبحث أو هي المخطط التنظيمي له أو فهرس الأفكار التي سيعالجها الموضوع أو نقول هي الهيكل العظمي للبحث ولهذا على الطالب أن يحكم وضعها ويتقن رسمها وعادة ما تتبلور الخطة الأولية بعد المطالعة الأولية للمصادر والمراجع المختارة.

الفرع الثاني: أهميتها

1. أنها تجسد المفاصل الأساسية للموضوع ولا يمكن التقدم في البحث إلا من خلال تتبع خطواتها.

2. أن الطالب في بعض المستويات لا يمكنه التسجيل في الدراسة مثل طلبة الدكتوراة حتى يقدم مشروعا به على الأقل خطة أولية وبالنسبة لطلبة الماستر لا يعتمد موضوع المذكرة إلا بعد تقديم مشروع به خطة أولية على الأقل.

الفرع الثالث: مميزاتها

1. تشكل أحد عناصر المقدمة إذ تختتم بها وتكون فاتحة لصلب الموضوع على أن تتضمن العناوين الكبرى كالأبواب والفصول والمباحث دون المطالب والفروع.

2. التوازن: على الباحث أن يحرص كل الحرص على توازن الخطة في أجزائها، أبوابها وفصولها ومباحثها وحتى فقراتها ...الخ إلا انه يتسامح عن الإخلال البسيط مثلا وجود ثلاثة مطالب إلى مطلبين.

3. التناسق: وذلك بان تتناسق الأبواب والفصول والمباحث مع بعضها البعض ومع عنوان المذكرة أو البحث، وذلك بأن ينطوي الأصغر في الأكبر، فضلا على مراعاة تسلسل الأفكار وترابطها.

4. عدم الخروج عن الموضوع بمعنى أن ترتبط كل التجزئات فيها سواء الكبرى أو الصغرى بالفكرة الأساسية للموضوع.

الفرع الرابع: محتوياتها

لأن الخطة تكتب في نهاية المقدمة فهي تتضمن تجزئات المواضيع الكبرى المتمثلة في الأبواب والفصول وربما المباحث وعناوينها وأخيرا الخاتمة، ولا تكتب المطالب والفروع إلخ، وإلا أصبحت فهرسة وموضعها في نهاية المذكرة أو البحث[1] وليس المقدمة، وليس هناك عدد محدد للأبواب والفصول والمباحث لأن محتوى الموضوع هو الذي يفرض ذلك على الباحث ولكن في دراسة العلوم الاجتماعية وبالخصوص القانونية تحبذ الخطة الثنائية[2] كأن يكون الفصل الأول مثلا موضوعي والثاني إجرائي أو يكن الأول مفاهيمي والثاني مقارن أو الأول نظري والثاني تطبيقي الخ، واستثناء يمكن الاعتماد على الخطة الثلاثية على الطريقة الإنكليزية.

الفصل الثاني:
أساليب البحث

إن ما وصلت إليه البشرية من حقائق علمية واكتشافات مادية وقوانين تطبيقية كان نتيجة جهود كبيرة ومجهودات شاقة لعلماء ومفكرين وباحثين سالفين ومعاصرين تراكمت على مر العصور وكر الدهور واختلاف الأماكن حتى وصلت إلى شكلها الحالي نستفيد منها ونأخذ ونحاول قدر جهدنا تطويرها والزيادة عليها لأن العلم والمعرفة صرح يساهم فيه كل جيل بما يقدم من جهد حتى لا تتوقف الإنسانية عند حد معين، ذلك ما ستتم دراسته في المباحث التالية:

المبحث الأول:
خطوات البحث

لكون البحث عمل علمي ممنهج لا بد على الباحث أن يتتبع الخطوات الأكاديمية المحددة للوصول إلى النتائج العلمية الدقيقة، هذه الخطوات التي تتجلى في الإجراءات التالية:

المطلب الأول: جمع المعلومات

لإمكانية مواصلة البحث والوصول إلى نتائج علمية لا بد من توافر المعلومات الكافية لدى الباحث التي بدونها لا يمكن فهم موضوع البحث فضلا على الكتابة فيه، هذه المعلومات وخاصة

(1) الفهرسة تتضمن كل تجزئات الموضوع وهي متطابقة مع أرقام الصفحات ومحددة لكل عنوان بالضبط، وهناك مدرستان فيها، المدرسة اللاتينية الفرنسيون والإيطاليون والإسبان وكذلك العرب يضعون الفهرسة في آخر البحث، بينما الجرمان والأنجلوسكسون يكتبونها في بدايته، أنظر: أومبرتو إيكو، كيف تعد أطروحة دكتوراه، ترجمة: علي منوفي، الهيأة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، 2002، ص: 225.

(2) د احمد إبراهيم عبد التواب، المرجع السابق، ص: 163.

الميدانية منها يتم التوصل إليها بالاعتماد على وسائل متعددة ومتنوعة لكن يمكن ذكر أهمها خاصة تلك المتعلقة بالعلوم الاجتماعية وبالأخص العلوم القانونية وهي:

الفرع الأول: الملاحظة

1. **تعريفها:** وهي وسيلة من وسائل البحث العلمي بواسطتها تتحقق مشاهدة الظاهرة الطبيعية في الواقع ويتم تحديدها كما وكيفا ومراقبتها في وضعها الحالي أو الطبيعي وتعتمد أساسا على الحواس الخمسة وخاصة النظر[1] والسمع.

2. **أنواعها:**

- قد تكون بسيطة أي تقع صدفة وبدون تحضير مسبق، لا تزيد عن جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة وتمثل مقدمة لدراسات عميقة.
- وقد تكون منظمة[2] بان يترجمها الباحث إلى رموز علمية وأشكال اصطلاحية كالرسوم والبيانات.

3. **تقييمها:**

هي مفيدة لتسجيل السلوك أو الحادثة أثناء وقوعها إلا أنها قد تشكل خطرا على الباحث في بعض الحالات[3] وقد تتطلب منه جهدا مضافا أو وقتا طويلا في حالات أخرى[4].

مثال: ملاحظة ظاهرة تفشي الطلاق أو تعاطي المخدرات في فئة عمرية معينة.

الفرع الثاني: المقابلة

1. **تعريفها:** طريق آخر من طرق جمع المعلومات يقوم فيها الباحث بطرح تساؤلات على الشخص المبحوث أو المسؤول من خلال حوار لفظي مباشر أو غير مباشر عن طريق وسائل الإعلام والاتصال[5]، وقد تكون في وقت واحد لكن ليست في مكان واحد.

---

[1] جودة محفوظ، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية، مؤسسة زهران، عمان، الأردن، 1999، ص ص: 95، 96.

[2] د محيي محمد مسعد، المرجع السابق، ص ص: 38، 39.

[3] مثل دراسة سلوك إجرامي أثناء وقوعه، او تتبع كارثة طبيعية حين حدوثها.

[4] جودة محفوظ، المرجع السابق، ص: 96.

[5] د عبد النور ناجي، أصول منهجية البحث في علم السياسة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص:148.

2. **أنواعها:**

- قد تكون المقابلة طبيعية يطرح فيها السائل الأسئلة بداهة كما يراه مناسبا حسب أوضاع مجريات المقابلة والمسؤول يجيب بحرية كذلك[1].
- وقد تكون منظمة إذ تحدد فيها الأسئلة مسبقا ويجيب المسؤول بناء على ما أعده من أجوبة مقدما.

3. **تقييمها:** المقابلة مفيدة من حيث المعلومات إلا أنها قد تكون مكلفة من حيث الوقت والجهد والمصاريف.
4. **مثال:** مقابلة أي مسؤول بحوزته معلومات يمكن أن تفيد الباحث، كاستجواب قضاة الأحداث في ظاهرة جنوح الأحداث أو مديري مؤسسات إعادة التربية.

الفرع الثالث: الاستبيان

1. **تعريفه:**

هو مجموعة من الأسئلة حول موضوع ما توضع في استمارة وتطرح على المستجوبين، إما مناولة باليد أو بالمراسلة أو عن طريق وسائل الاتصال المعاصرة، بقصد الحصول على أجوبة لها وتهدف إلى الوصول إلى معلومات جديدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات معروفة[2].

2. **أنواعه:**

- الاستبيان قد يكون مغلقا وتتم الإجابة عليه بنعم أو لا أو بموافق أو غير موافق دون بذل أي جهد فكري من طرف المستبينين.
- وقد يكون مفتوحا بان يعبر المستبين على رأيه بنوع من الحرية.[3]

3. **تقييمه:**

يمتاز الاستبيان بكونه يمكن إيصاله إلى عدد كبير من المستبينين ولا يتطلب مهارة كبيرة ولا جهدا ولا ترتيبات إدارية، إلا انه لا يمكن استخدامه في المجتمعات الأمية.

---

[1] المرجع نفسه، ص: 151.

[2] عامر إبراهيم قنديجلي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار البازور بن العلمية، الأردن، 1999، ص ص: 157، 158.

[3] فاطمة عوض صابر، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، مصر، 2002، ص: 131.

مثال: استبيان مواقف الموظفين من رؤسائهم، أو استبيان ردة فعل المواطنين تجاه قانون ما طبق أو سيطبق عليهم.

المطلب الثاني: الاقتباس

من نافلة القول إن المعرفة والبحث العلمي عملية تراكمية فلا بد من الاستشهاد بآراء وأفكار الآخرين المختصين الذين لهم قيمة علمية، ولا يمكن للباحث أن يكتب كامل البحث من ذهنه، ولكن أمامه التجديد ثم التحديث ثم الابتكار ثم الابداع والتفنن.

الفرع الأول: تعريفه

1. لغة: من اقتبس النار أي طلب قبسا أو شعلة من النار، اقتبس العلم استفاده منه لقوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: " لعلّي آتيكم منها بقبس أو أجد على النّار هدى"[1]
2. اصطلاحا: تدوين الباحث للأفكار والمعلومات التي لها علاقة بموضوع البحث إما بالنقل الحرفي أو بالتلخيص، وهذا لتوضيح فكرة أولدعم وجهة نظره.

الفرع الثاني: أنواعه

1. طريقة البطاقات: المتخذة من الورق المقوى الملون لأنها الأكثر تحملا للتداول والأسلم من التلف وتكون بأطوال 10 في 14 سم، يكتب على وجه واحد منها معلومات المصدر أو المرجع والفكرة المقتبسة، ويستحسن وضع عنوان لها وهي أكثر فعالية من الكتابة على الأوراق أو الدفاتر، ويحبذ أن تكون مختلفة الألوان لتدوين كل جزء من البحث أو المذكرة على لون معين منها.
2. طريقة الملفات أو الدوسيهات: وهي غلاف كرتوني مقوى بداخله حلقتان معدنيتان يمكن فتحهما وغلقهما توضع بداخلها أوراقا مثقوبة وميزتها انها يمكن إضافة الأوراق إليها وإنقاصها ونقلها وتحويلها بحسب الحاجة.
3. الطريقة الالكترونية: وتتم عن طريق الحاسوب باستخدام برامج فيه تيسر عملية تدوين معلومات البحث مثل برنامج one noteالموجود في Microsoft officeوهو مخصص لتدوين وحفظ المعلومات ضمن دفاتر كل دفتر يقسم إلى أقسام ثم إلى فروع ومن مميزاته أن الباحث يتوصل عن طريقه إلى المعلومات بطريقة سريعة.

---

[1] سورة طه، الآية: 10.

الفرع الثالث: أساليبه

بعد أن يفرز المصادر والمراجع الأهم فألاهم فالأقل أهمية وإثر الاطلاع عليها يبدأ بالقراءة المعمقة ومعها يتم الاقتباس الذي يتم بأحد الأسلوبين:

1. الاقتباس الحرفي المباشر أي أن يأخذ الباحث النص كلمة كلمة وجملة جملة في حدود ستة أسطر والبعض يضيفها إلى عشرة أسطر على أن يدرجه ما بين مزدوجتين وإذا أنقص منه يضع نقاطا وإذا أضاف كلاما من عنده وضعه ما بين قوسين وإذا زاد عن ستة أسطر أو عشرة كما ذهب إليه البعض فإنه يعبر بكلامه ثم يفتح مزدوجتين أخريين يكمل بهما الاقتباس المباشر.
2. الاقتباس بالمعنى أو الغير مباشر وذلك بتلخيص أفكار الغير ويتم بتعبير المقتبس[1] وهو الأكثر شيوعا في الواقع لكن يستحسن ألا يبالغ الباحث في الاقتباس من مرجع واحد حتى لا يحسب ذلك ضده، ويصبح نوعا من السرقة العلمية، على أن يهمش كلا من الأسلوبين في الهامش بذكر المعلومات الكاملة عن المصدر أو المرجع بدءا باسم الكاتب ثم عنوان الكتاب وصولا للصفحة.

المطلب الثالث: التهميش

كل باحث مضطر للاستعانة بأفكار غيره لتأييد ودعم رأيه او تبيين أوجه النقص في أفكار غيره أو شرحها الخ، وفي كل الحالات يشير إلى المصادر والمراجع التي اقتبس منها تلك الأفكار في الهامش.

الفرع الأول: تعريفه

1. **لغة:** الهامش حاشية الكاتب أو هي الجزء الخالي من الكتابة حول النص المكتوب.[2]
2. **اصطلاحا:** التهميش هو تدوين المعلومات عن المصادر والمراجع وأوعية المعارف التي اقتبس منها الباحث في الهامش، وهو ذلك الجزء الذي يترك في أسفل الصفحة ويفصل بينه وبين المتن خط أفقي يمتد الى ثلث الصفحة تقريبا ويكتب الهامش بمقاس أقل من مقاس خط التحرير في نص البحث دون تثخين.

الفرع الثاني: أهميته

وتتجلى في:

---

(1) د ذياب البداينة، المرشد إلى كتابة الرسائل الجامعية، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص: 72.

(2) إبراهيم مصطفى أحمد الزيات وآخرون، المعجم الوسيط، مؤسسة الصادق للنشر والطباعة، بدون بلد الطباعة، 2004، ص: 50.

1. تحرير الباحث من تحمل مسؤولية المعلومات الواردة في البحث.
2. تزويد القارئ بالمعلومات الكافية عن المراجع والمصادر وتسهيل عملية الرجوع إليها.

الفرع الثالث: أساليبه

للتهميش أساليب عدة ولترقيم الهوامش دور مهم في ترابط الأفكار وتسلسها وذلك حسب الطرق التالية:

1. تهميش كل صفة على حدة وذلك في ذيل الصفحة بأن ترقم كل حواش الصفحة مستقلة عن الأخرى من 1الى إلى2 3...
2. أو ترقم تهميشات كل فصل من 1الى نهايته وتكتب التهميشات في آخر الفصل، وهذه الطريقة المستعملة عادة في تهميش المقالات.
3. أو ترقم كل المذكرة من البداية للنهاية وذلك دائما في أسفل كل صفحة.

الفرع الرابع: فوائد استعمالات الهوامش

تستخدم الهوامش:

1. لتوثيق المعلومات المذكورة في متن المذكرة.
2. لشرح وتفسير أفكار من شأن ذكرها في المتن التشويش على القارئ وقطع تسلسل الأفكار عليه، ويستعمل لفظ أنظر.
3. لإحالة القارئ إلى مصدر أو مرجع أو موضع سابق في البحث أو المذكرة للاستزادة من المعلومات التي وردت فيه، ويشار لذلك بكلمة راجع أو أرجع.

الفرع الخامس: كيفية التهميش (التوثيق)

كتابة المعلومات الكافية والكاملة عن المصدر أو المرجع حتى يسهل الرجوع إليه وهي اسم المؤلف ولقبه، عنوان الكتاب، رقم الجزء إذا كانت له أجزاء، عدد الطبعة إذا كانت له عدة طبعات، دار الطباعة، بلد الطباعة، سنة الطباعة، رقم الصفحة أو الصفحات[1].

وتتم بالكيفيات التالية:

1. **المصادر:**

وهي الكتب الأولية التي لم تستق معلوماتها من كتب أخرى وهي الأصل في المادة العلمية المستقاة، وأهمها:

---

[1] د عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص: 208.

- المصادر الشرعية وتتمثل في القرآن الكريم ثم كتب التفسير وكتب السنة النبوية وخاصة الكتب الصحاح الخمسة وكتب الفقه.
- المصادر اللغوية وتتجسد في المعاجم والقواميس.
- المصادر القانونية وتتحدد في الدستور والقوانين العضوية أو الاساسية والأوامر والقوانين والمراسيم الرئاسية

والحكومية والقرارات [1]والأحكام والاجتهادات القضائية.

ـ القرآن الكريم: يوثق بذكر اسم السورة ورقم الآية.

ـ الحديث الشريف: اسم عائلة المؤلف أو الشهرة اسم المصنف رقم الجزء، رقم الباب، بقية المعلومات وصولا إلى الصفحة وأخيرا رقم الحديث.[2]

ـ نفس الشيء بالنسبة لكتب التفسير وكتب الفقه.

ـ القانون: يوثق بنفس طريقة وروده في الجريدة الرسمية، نوع القانون، دستور أو قانون أو أمر أو مرسوم أو قرار، ورقم القانون بالنسبة لترتيبه الزماني في السنة التي صدر فيها مثلا القانون رقم: 2020/12، تاريخ صدوره، متعلق تنظيمه، عدد الجريدة الرسمية الوارد بها، تاريخ صدورها، رقم الصفحة الوارد بها، وكذلك يوثق تعديله وتتمته إن وجدا.

2. **المراجع:**

وهي الوثائق التي أخذت معلوماتها من المصادر كالكتب [3]والمجلات والمذكرات الجامعية وأعمال الملتقيات والأيام الدراسية.

- **الكتب:** اسم الكاتب، عنوان الكتاب، اسم المترجم إن وجد، رقم الجزء، رقم الطبعة، دار الطباعة، بلد الطباعة، سنة الطباعة، رقم الصفحة.

---

[1] القوانين العضوية هي القوانين الأساسية وهي قوانين تنظم مسائل دستورية لم ينظمها الدستور نظرا لمحدودية مواده، والأوامر هي القوانين الصادرة عن السلطة التنفيذية ممثلة في شخص رئيس الجمهورية أثناء شغور البرلمان او ما بين فترتي التشريع الخريفية والربيعية، والمراسيم الرئاسية الصادرة عن رئيس الجمهورية او التنفيذية الصادرة عن الوزير الأول، والقرارات الصادرة عن الولاة ورؤساء البلديات.

[2] عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني، أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص:223.

[3] وهي عامة ومتخصصة، عامة لم يرجع إليها الباحث كثيرا لأنها تدرس موضوعا بعيدا نوعا ما عن موضوع المذكرة، متخصصة تناولت مضوعا متخصصا قريبا من موضوع الباحث واعتمد عليها الباحث في تهميشات عديدة.

- **المذكرات**: اسم الباحث، عنوان المذكرة، نوعها، تاريخ مناقشتها، مكان مناقشتها، رقم الصفحة.
- **المقالات**: وهي البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات وتوثيقها كالاتي: اسم الكاتب، عنوان المقال، اسم المجلة، اسم المؤسسة الصادرة عنها، رقم العدد، تاريخ النشر، الصفحة.
- **المداخلة**: اسم المتدخل، عنوان المداخلة، عنوان أو موضوع الملتقى أو اليوم الدراسي، الجهة المنظمة له، تاريخ التنظيم، الصفحة، وقس على ذلك بقية المراجع.

3. المواقع الضوئية أو الإلكترونية:

ويتم تهميشها عن طريق وضع المعلومات الكافية عن المؤلف والعنوان والموقع بحيث إذا شكلها القارئ او المطلع يصل إليها، مع التنويه بذكر تاريخ الاطلاع لأن الكاتب ربما يعدل المحتوى لاحقا فلا بد من تنبيه القارئ لذلك.

ملاحظات:

- في المرة الأولى تكتب المعلومات كاملة عن المصدر أو المرجع، إذا تكرر الرجوع إليه عدة مرات يكتفى بكتابة اسم الكاتب وعبارة مرجع سابق ورقم الصفحة، إذا لم يفصل بينه وبين المرجع التالي مرجع آخر يكتب المرجع نفسه وإذا لم تتغير الصفحة يكتب الصفحة نفسها.
- إذا كان للكاتب مرجعان أو أكثر رجع إليها الباحث في بحثه يكتب اسم الكاتب ثم اسم الكتاب ثم عبارة مرجع سابق ثم رقم الصفحة.

4. المراجع باللغات الأجنبية[1]:

وتهمش مثل المراجع باللغة العربية، إذا تكررت أكثر من مرة بدون أن يفصل بينها مرجع فاصل يكتب لفظ Ibid والصفحة، وإذا كانت نفس المرجع والصفحة يكتب لفظ Idem وإذا فصل التهميش بمراجع أخرى يكتب الباحث اسم الكاتب ثم لفظ: op.cit ورقم الصفحة.

[1] يستحسن ان يرجع الباحث في بحثه أو مذكرته إلى مراجع أجنبية سواء باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو غيرها، وهذا لإغناء وإثراء البحث والرفع من قيمته العلمية.

المطلب الرابع: التأليف

مرحلة التأليف تعقب خطوات جمع المعلومات والقراءة والاقتباس فيها يصيغ الباحث موضوع بحثه مضمنا إياه الاقتباسات والأفكار والتحليلات، مثبتا شخصيته فيه مبينا سيطرته على الموضوع وهيمنته على الفكرة الأساسية للموضوع وكل الأفكار الجزئية والثانوية التي تكون متناسقة ومتماشية معها، على ان تكون الكتابة صحيحة إملائيا وواضحة ودقيقة والأسلوب سلس وانسيابي.

الفرع الأول: تعريفه

1. **لغة:** جمع الشيء إلى نظيره لقوله تعالى: "وألّف بين قلوبهم لو انفقت ما في الأرض جميعا ما ألّفت بين قلوبهم ولكن الله ألّف بينهم إنّه عزيز حكيم" [1]
2. **اصطلاحا:** جمع جزئيات بحث بين دفتي كتاب أو مذكرة جامعية حتى تشكل عملا واحدا، فيه ما يحتاج له سواء كانت متماثلة او كانت مختلفة فيما بينها.

الفرع الثاني: خطواته

1.**الخطوة الأولى**: تحرير المسودة [2]وهي الكتابة الأولى للبحث عادة ما يعتريها النقص في التعبير وقلة الدقة في العرض لان الباحث لا يركز فيها إلا على تأليف الاقتباسات التي كان دونها وصنفها، على أن تبقى هذه الكتابة قابلة للتصحيح والزيادة والنقصان والتقديم والتأخير بحسب اجتهادات الباحث وتصحيحات المشرف سواء اللغوية او المنهجية أو الموضوعية.

2.**الخطوة الثانية**: كتابة المبيضة:[3] وهي الكتابة النهائية للبحث على أن تتضمن المقدمة وصلب الموضوع والخاتمة.

المبحث الثاني:
تنظيم البحث

بعد أن يكمل الباحث النسخة المبيضة تبقى أمامه أعمال يجب عليه القيام بها لإتمام البحث، مثل ضبط المفاصل الكبرى للموضوع أو محتويات البحث، وترتيب قائمة المصادر والمراجع، والتدقيق الإملائي ومراعاة علامات الضبط وأخيرا الإخراج النهائي للبحث أو العمل العلمي، ذلك ما سيتم التطرق إليه في المطالب الآتية:

---
(1) سورة الأنفال، الآية: 63.
(2) عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص:368
(3) عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص:369.

المطلب الأول: محتويات البحث

يضم البحث مقدمة وصلب الموضوع وخاتمة

الفرع الأول: المقدمة

1.**تعريفها**: هي بوابة الموضوع تعطي للقارئ فكرة أساسية عن اتجاه الباحث في البحث ولهذا تحتاج إلى عناية خاصة من قبل الباحث، عادة ما يساعد الأستاذ المشرف الطالب في صياغة المقدمة خاصة وهي التي تحتوي على الإشكالية والمنهج المتبع والخطة، ويقال إن المقدمة أول ما يطالعه القارئ او ما يعرض وآخر ما يكتب لتكون ملمة بمعاني أهم ما سيرد في تحليل الموضوع من أفكار.

2.**عناصرها**: تتضمن المقدمة عدة عناصر أساسية يستحسن صياغتها على الترتيب التالي:

- تقديم مضمون الموضوع وتحديده وتعريفه بصفة موجزة ومركزة لأن تفصيل ذلك سيتم في طيات البحث.
- الكتابة عن أهمية الموضوع والفوائد العلمية والقانونية للبحث وهذا لجلب انتباه القارئ وإعداده نفسيا لتتبع مطالعة الموضوع إلى آخره.
- أسباب اختيار الموضوع:

ـ الذاتية او الشخصية وهي الأسباب الداخلية التي حدت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع كأن يكون في تخصصه الدراسي او الوظيفي، أو لرغبته البحث في هذا المجال.

ـ الموضوعية وهي الدوافع الخارجية التي دفعته إلى البحث فيه كعدم دراسة الموضوع من قبل، أو وجود مشكلة بحثية أو ميدانية يريد الباحث حلها.

- أهداف الموضوع: وهي الفوائد المراد تحقيقها والمقاصد المطلوب الوصول إليها من البحث.
- الدراسات السابقة والهدف منها الاطلاع على ما بحثه الآخرون، من أين تناولوا الموضوع؟ وأين وصلوا؟ وما هي جوانب النقص أو القصور فيها[1]؟ والتنويه بالجوانب التي ستتم دراستها في هذا البحث وما هو الجديد فيها.
- الإشكالية: وهي من أهم بيانات المقدمة بل البحث ككل إلى جانب العنوان والخطة وهي السؤال أو مجموعة الأسئلة التي سيدور عليها البحث ويستحسن أن تظهر فيها علامة التساؤل، والتي ستكون الإجابة عنها في الخاتمة.

---

(1) د عبد الجواد بكى، المرجع السابق، ص: 20.

- الصعوبات إن وجدت وهي العقبات التي واجهت الباحث في طريق البحث كقلة المراجع المتخصصة او صعوبة الوصول إلى المعلومات الميدانية لتحفظ مصدري القرار عن الإدلاء بها الخ.
- المنهج او المناهج المتبعة ولابد من اعتماد المناهج المناسبة للدراسة وطبيعة البحث هي التي تحدد ذلك ويستحسن عدم الإكثار منها.
- الخطة وتضم التجزئات الكبرى للموضوع او العناوين الأساسية للبحث كالأبواب والفصول والمباحث وعناوينها ولا يسترسل حتى لا تصبح فهرسة أخرى.

الفرع الثاني: صلب الموضوع

1. **تعريفه:** وهو محتوى وجوهر الموضوع بأبوابه وفصوله ومباحثه ومطالبه وفروعه وبأفكاره وجزئياته العلمية والعملية والتعليقات عليها ونقدها وآراء الباحث وتحليلاته وتعقيباته ويتتبع فيه الباحث خطوات الخطة حتى لا يخرج عن الموضوع.
2. **شروطه:** ليحقق الباحث المقصود من البحث لابد من احترام المتطلبات التالية

- محاولة توخي التوازن في كل الموضوع وجزئياته شكلا ومضمونا، كما وكيفا.
- إيجاد تناسق العناوين مع بعضها البعض أي العنوان الأصغر مع الأكبر ومع الأفكار التي تندرج تحتها.
- تسلسل الأفكار بحيث تكون مرتبطة بما قبلها وما بعدها ويشعر القارئ أنه كلما تقدم في قراءة البحث كلما اقترب من الإجابة على الإشكالية التي وضعت في المقدمة.
- إيجاد تناغم بين الأفكار والتعابير المعبرة عليها وحسن استعمال الأفكار وصياغتها لغويا مع مراعاة طبيعة البحث قانوني او اقتصادي او اجتماعي الخ.
- ضرورة الجمع بين النظري والتطبيقي حتى ولو كانت طبيعة البحث نظري يستحسن التدليل والتوضيح بقضايا تطبيقية، وأمثلة واقعية،[1] وأحكام المحاكم بالنبة للبحوث القانونية، وإحصائيات ميدانية لتقريب الفهم والعكس صحيح.
- إبراز شخصية الباحث من خلال العرض والنقد والمقارنة.

---

[1] د بوعبيد عباسي، منهجية العلوم القانونية، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2015، ص: 69.

3. محذوراته:

- تجنب التكرار في الكلمات والجمل والفقرات.
- الابتعاد عن الجمل الطويلة كثيرا.
- حسن استعمال الأفكار وحسن صياغتها لغويا.

الفرع الثالث: الخاتمة

من خلال المقدمة والخاتمة يحكم القارئ والمناقش تقريبا على البحث العلمي المنجز أو المذكرة، على مدى عمقها أو عقمها ومدى أصالتها أو ضحالتها، ولهذا تولى بدورها بعناية بالغالة عند صياغتها.

1. **تعريفها**: الخاتمة هي النهاية المركزة للبحث وحصيلة الموضوع وترد في آخره وتحتوي خاصة على نتائج البحث وكذلك أهم التوصيات أو الاقتراحات.
2. **عناصرها**: تحتوي الخاتمة على نقاط ضرورية أهمها:

- تلخيص أهم ما عالجه البحث في نقاط مركزة.
- الإجابة على الإشكالية وإبراز الحلول والنتائج المتوصل إليها.
- الإشارة إلى الجديد المبتكر أو القيمة المضافة في البحث.
- تقديم الاقتراحات أو التوصيات المتوصل إليها بصيغة متواضعة يبتعد الباحث فيها عن ضمير المتكلم، ولكن يعبر بصيغة المبني للمجهول.
- يحبذ للباحث أن يوصي في آخر الخاتمة بدراسة وبحث المواضيع المتعلقة بموضوعه أو ببعض العناوين التي ما زالت في حاجة إلى البحث لتسهيل مهمة الباحثين اللاحقين، وقد تكون في شكل أسئلة جديدة للبحث فيها مستقبلا.

المطلب الثاني: قائمة المصادر والمراجع

على الباحث ان يقوم بإعداد قائمة للمصادر و المراجع المستقاة منها المعلومات و المعطيات و الأفكار، ويتم ادراج المصادر و المراجع في النهاية بعد الخاتمة و الملاحق[1]، حسب الترتيب المذكور عند دراسة التهميش فكل مصدر او مرجع له علاقة بالبحث اطلع عليه الباحث واقتبس منه وجب

[1] الملاحق هي تلك الجداول والرسوم البيانية أو الصور أو المخططات أو القوانين والقرارات التي اعتمد عليها الباحث في دراسته وحتى لا تشكل نشازا أو عدم تناسق في البحث وحتى لا يتشتت تركيز القارئ تدرج في نهاية المذكرة أو البحث العلمي على أن ترقم إذا تعددت وترتب إما بالتسلسل التاريخي أو الأبجدي.

ذكره، وتعرض قائمة المصادر و المراجع متواصلة بترتيب الف بائي، أو ابجدي [1]وفق حروف المعجم تبعا لكيفية التهميش التي سبق توضيحها في هذه الدراسة[2] أي كتابة اسم المؤلف ولقبه، عنوان الكتاب، رقم الجزء إذا كانت له أجزاء، عدد الطبعة إذا كانت له عدة طبعات، دار الطباعة، بلد الطباعة، سنة الطباعة، ولا يكتب هنا رقم الصفحة أو الصفحات.

المطلب الثالث: علامات الضبط

التزام الباحث بعلامات ضبط التحرير ضروري لتمكين القارئ أو المطالع من الوصول إلى المعنى الحقيقي المراد، وهي ذات دلالات مهمة على معان مقصودة وعلى الباحث الذي يسعى إلى أن يكون بحثه سهل القراءة والفهم أن يهتم جيدا بهذه العلامات فهي تساعد القارئ على ذلك، ومن أهم هاته العلامات يمكن ذكر ما يلي:

الفرع الأول: الفواصل

1. الفاصلة (،): وتستعمل في:
   - وصل الجمل ببعضها البعض.
   - الفصل بين العناصر المتعددة.
   - الوقف البسيط داخل الجملة.
   - القيام بدور العطف بين الجمل او الكلمات.
   - فصل المعلومات البيبليوغرافية حين تهميش المصادر والمراجع.
2. الفاصلة المنقوطة (؛): وتستخدم للفصل بين
   - أجزاء الجملة الواحدة.
   - جملتين تكون إحداهما مترتبة عن الأخرى.
   - جملتين مترابطتين.[3]

الفرع الثاني: النقاط

1. النقطة (.): وتوضع في نهاية الجملة التامة المعنى، وفي نهاية الفكرة، وفي نهاية الفقرة.

[1] محمد عثمان الخشت، المرجع السابق، ص: 113 وما بعدها.

[2] ارجع إلى هذا البحث، ص: 51 وما بعدها.

[3] د ذياب البداينة، المرجع السابق ، ص: 75.

2. النقطتان المتعامدتان (:) وتستخدم في الحالات التالية:

- بعد التفريع بأولا وثانيا وثالثا.
- بعد العناوين التفريعية كالفصل والمبحث والمطلب والفرع.
- بين الفكرة وأقسامها وأنواعها.
- بعد كلمة مثل وقبل الأمثلة التي توضح المبدأ أو الفكرة.
- بين تسمية القائل والكلام المقول وبعد أي لفظ تريد تفصيله.
- قبل الفقرة أو الجملة المقتبسة.[1]

3. النقاط الأفقية (...): وتستعمل في الحالات التالية:

- للدلالة على أن هناك حذفا في النص المقتبس اقتباسا مباشرا أو حرفيا وذلك لعدم أهميته ولبعده عن البحث.
- بديلا عن كلمة (الخ) التي تعني إلى آخره.
- للاختصار وعدم التكرار.
- بعد الجمل التي تحمل معاني أخرى لحث القارئ على التفكير.
- مكان الكلام الغير لائق.

الفرع الثالث: العلامات

1. علامة الاستفهام (؟): وتستخدم في الحالات التالية

- بعد الجمل الاستفهامية.
- بين القوسين للدلالة على الشك في المعلومة.

2. علامة التعجب والانفعال (!):

وتستخدم بعد الجمل للدلالة على التأثر العاطفي مثل الفرح او الحزن او التعجب او الاستغاثة او التأسف أو الاستنكار أو الدهشة.[2]

---

[1] د ذياب البداينة، المرجع السابق، ص: 76.

[2] محمد عثمان الخشت، المرجع السابق، ص: 98.

الفرع الرابع: الأقواس

1 علامة التنصيص او الشولتين (" ... ")

وتستخدم في حالة الاقتباس المباشر أو الحرفي حيث يوضع بينهما النص المقتبس حرفيا، كالآية القرآنية أو الحديث الشريف أو المادة القانونية.

2 الهلالان (...)

ويستعملان للتوضيح او التبيين أو الاحتراس عن فكرة غير جوهرية في سياق البحث.

وتستخدم في حالة الكلمات المضافة للاقتباس المباشر.

يحتويان كلام الباحث الوارد وسط الكلام المقتبس حرفيا لتوضيحه أو نقده، وتستخدم أيضا عند الضرورة لاحتواء الجملة الاعتراضية او التوضيحية.

الفرع الخامس: الشرطات

1 الشرطة (-) وتستخدم في الحالات التالية:

- بعد العدد في العنوان.
- بين العدد والمعدود إن كان هناك تفريع.
- في أول السطر في حالة التعداد بالأرقام.
- قبل معدودات غير مرقمة بدأت بها الأسطر[1].
- بين أرقام صفحات المرجع في حالة تتابعها (ص،ص: 5-6).
- في أول السطر في حالة المحاورة بين اثنين استغني عن تكرار اسميهما.

2 الشرطتان: (-...-)

وتستخدم لاحتواء الجمل او الكلمات الاعتراضية ليتصل ما قبلها بما بعدها.

المطلب الرابع: الإخراج النهائي للبحث

هناك ملاحظات يجب التنبيه عليها بالنسبة للإخراج النهائي للبحث:

الفرع الأول: الملاحظات الإخراجية

1. كتابة الصفحة الخارجية للبحث أو المذكرة حسب النموذج المطلوب من قبل الإدارة المختصة، عادة ما يبث في الموقع الإلكتروني للكلية المختصة.

---

[1] د عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص: 85.

2. صفحة الآية الكريمة أو الحديث الشريف الذي له علاقة بموضوع البحث وهذا التماسا للتوفيق والهداية[1].
3. صفحة إهداء إلى من له فضل على الباحث على أن تكون موجزة ومتوخى فيها صحة الصياغة اللغوية.
4. صفحة شكر خاصة للأستاذ المشرف وأعضاء الهيأة التدريسية واللجنة المناقشة ولمن قدم يد المساعدة للباحث.
5. قائمة المختصرات في صفحة مستقلة أو صفحتين إن وجدت مختصرات باللغة الأجنبية بقصد عدم إعادة بعض المفردات أو الجمل التي تتكرر كثيرا في البحث، ويستحسن أن ترتب هذه المختصرات أبجديا حتى تكون المنهجية موحدة.

الفرع الثاني: الملاحظات التوجيهية

1. الاهتمام بالعناوين وتمييزها عن بعضها من الأعم إلى الأخص بتكبير أو تثخين خطوطها بحسب المطلوب والمناسب.
2. يبدأ الباحث تحت كل عنوان كبير مثلا الفصل في مذكرة الماستر والباب في أطروحة الدكتوراه بتمهيد ولو وجيز وينهيه بملخص لأهم النتائج الأولية التي توصل إليها في هذا الفصل أو الباب.
3. ويستحسن أن يكون آخر ما يكتب في المبحث أو المطلب أو الفرع ممهدا لما سيأتي في المبحث أو المطلب أو الفرع الموالي وهذا لتوخي تسلسل وتناسق الأفكار وعدم قطعها وإيجاد الشروخات بينها.
4. يكتب ملخص للبحث في حدود نصف صفحة بالعربية ثم بالإنجليزية، كذلك الكلمات المفتاحية، وموضعها في الصفحة الخارجية الأخيرة.
5. احترام توجيهات وتوصيات الإدارة بالنسبة للمذكرة أو الجهة الناشرة بالنسبة للمقالة الشكلية والمنهجية للإقلال من الانتقادات وضمان القبول.
6. لا ينسى الباحث التدقيق الإملائي لأن البحث العلمي أو المذكرة السليمة في الصياغة اللغوية السليمة.

[1] فإن لم يجد فليكتب آية: "بسم الله الرحمن الرحيم " لقوله عليه الصلاة والسلام: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر أو هو أقطع"، رواه أبو داود وابن ماجة في سننهما والنسائي في كتاب عمل اليوم والليلة.

الخاتمة:

بعد كل الدراسة السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية التي على الباحث أن يأخذ بها:

1. أن طبيعة العنوان هي التي تفرض على الباحث نوع المنهج المتبع وعليه أن يختار المنهج أو المناهج المناسبة للدراسة.
2. ان السرقة العلمية عمل غير مقبول أخلاقيا وقانونيا فعلى الباحث أن يتجنبه كلية، والاجدر به ان يضيف قليلا من الجهد وبعضا من الوقت خير من أن يقع في التلبس بالسرقة العلمية وما يترتب عليها من مشاكل ومن تبعات .
3. التسرع في البحث قد يؤثر سلبا على نوعية البحث العلمية والتنظيمية.
4. ضرورة تتبع خطوات البحث المحددة من قبل الباحث للوصول إلى النتائج العلمية الهادفة.
5. على الباحث أن يعمل على تطوير قدرته التفكيرية الذاتية وعلى تنمية شخصيته العلمية المستقلة.
6. الأستاذ المشرف يشرف على توجيه الباحث والبحث إلا ان الباحث هو الذي ينجز البحث، ويتحمل المسؤولية المترتبة عليه كاملة.
7. يجب أن يتصف البحث العلمي بالأصالة والجدة قدر الإمكان لتكون فيه قيمة مضافة تنمي الرصيد العلمي والمعرفي.
8. تركيز الجامعات والمخابر العلمية على محو الأمية الرقمية للباحثين وتكوينهم من حسن استخدام الأجهزة الإلكترونية الحديثة خاصة تقنيات الحواسيب والأنترنت لإنجاز أبحاث جيدة في أسرع وقت وبأقل تكلفة.
9. الأمل أن يكون هذا البحث إضافة لكونه مقررا دراسيا جامعيا في شتى المستويات ما بعد التدرج وقبله، مرجع علمي منهجي، ودليل لكيفية تحرير وإنجاز مذكرة أو بحث علمي موفق.

الملاحق

الملحق رقم: 1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم: 1082 مؤرخ في :27 ديسمبر 2020

يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى الامر رقم 03ـ05 مؤرخ في جمادى الأولى عام 1424الوافق لـ 19 يوليو عام 2003، المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،
- وبمقتضى الامر رقم 06ـ03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1427 الموافق لـ 15يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية
- وبمقتضى المرسوم رقم 71ـ215 المؤرخ في رجب عام 1391 الموافق لـ 25 غشت سنة 1971 والمتضمن تنظيم الدروس الطبية، المعدل والمتمم
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20ـ163 المؤرخ في أول ذي القعدة 25رجب عام 1441 الموافق لـ 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98ـ254 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق لـ 17غشت سنة 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03ـ279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 ـ 180 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق لـ 23 يونيو سنة 2004، الذي يحدد صلاحيات مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية وتشكيلته وسيره،

- وبمقتضى- المرسوم التنفيذي رقم 05-299 المؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق لـ 16 غشت سنة 2005 الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 -129المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق لـ 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-131 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق ل 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم،
- وبمقتضى- المرسوم التنفيذي رقم 08 - 265 المؤرخ في 17شعبان عام 1429 الموافق ل 19 غشت سنة 2008 والمتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-231 المؤرخ في 23 شوال عام 1431 الموافق ل 2 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-236 المؤرخ في أول شعبان عام 1432 الموافق ل 3 يوليو سنة 2011 والمتضمن القانون الأساسي للمقيم في العلوم الطبية،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13- 77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق ل 30 يناير سنة 2013 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16-176 المؤرخ في 9 رمضان عام 1437الموافق ل 14 يونيو سنة 2016 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-199 المؤرخ في 4 ذي الحجة سنة 1441 الموافق ل 25 يوليو سنة 2020 والمتعلق باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء ولجان الطعون واللجان التقنية في المؤسسات الإدارية العمومية،
- وبمقتضى القرار رقم 362 المؤرخ في 9 يونيو سنة 2014 الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر،

- وبمقتضى القرار رقم 371 المؤرخ في 11جوان سنة 2014 والمتضمن احداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي ويحدد تشكيلها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 547المؤرخ في 2 جوان 2016 الذي يحدد كيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط اعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها،
- وبمقتضى القرار رقم 933 المؤرخ في28 يوليو سنة 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها،
- وبمقتضى القرار رقم 961 المؤرخ في2 ديسمبر سنة 2020 الذي يحدد كيفيات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه شروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها،
- وبمقتضى القرار رقم 991 المؤرخ في10 ديسمبر سنة 2020 المتضمن إنشاء لجان الآداب والأخلاقيات في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

يقرر ما يأتي:

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى: يهدف هذا القرار الى تحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

المادة الثانية: يقصد بمفهوم هذا القرار، ما يأتي:

المؤسسة: الجامعة وملحقاتها، المركز الجامعي، المدرسة العليا، مركز البحث وملحقاته.

مسؤول المؤسسة: مدير الجامعة، مدير المركز الجامعي، مدير المدرسة العليا، مدير مركز البحث.

وحدة التعليم والبحث: الكلية، المعهد بالجامعة، المعهد بالمركز الجامعي.

مسؤول وحدة التعليم والبحث: عميد الكلية، مدير المعهد بالجامعة، مدير المعهد بالمركز الجامعي

الوحدة: وحدة التعليم والبحث.

الفصل الثاني

تعريف السرقة العلمية

المادة 3: تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب او الأستاذ الباحث او الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي او الباحث الدائم او من يشارك في فعل وتزوير ثابت للنتائج او غش في الاعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية او بيداغوجية أخرى.

ولهذا الغرض، تعتبر سرقة علمية ما يأتي:

- اقتباس كلي او جزئي لأفكار او معلومات او نص او فقرة او مقطع من مقال منشور او من كتب او مجالات او دراسات او تقارير او من مواقع الكترونية او إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين،
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين،
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين،
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين،
- نشر نص او مقال او مطبوعة او تقرير انجز من طرف هيئة او مؤسسة واعتباره عملا شخصيا،
- استعمال انتاج فني معين او ادراج خرائط او صور او منحنيات بيانية او جداول إحصائية او مخططات في نص او مقال دون الإشارة الى مصدرها واصحابها الأصليين،
- الترجمة من احدى اللغات الى اللغة التي يستعملها الطالب او الأستاذ الباحث او الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي او الباحث الدائم بصفة كلية او جزئية دون ذكر المترجم والمصدر،
- قيام الأستاذ الباحث او الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي او الباحث الدائم او أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث او أي عمل علمي دون المشاركة في اعداده،
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في انجاز العمل بإذنه او بدون اذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية،
- قيام الأستاذ الباحث او الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي او الباحث الدائم او أي شخص آخر بتكليف الطلبة او أطراف أخرى بإنجاز اعمال علمية من اجل تبنيها في مشروع بحث او انجاز كتاب علمي او مطبوعة بيداغوجية او تقرير علمي،
- استعمال الأستاذ الباحث او الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي او الباحث الدائم او أي شخص آخر اعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية او لنشر مقالات علمية بالمجالات والدوريات،

- ادراج أسماء خبراء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية او الدولية او المجلات والدوريات من اجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل اصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

الفصل الثالث

تدابير الوقاية من السرقة العلمية

الفرع الأول

تدابير التحسيس والتوعية

المادة 4: تلتزم مؤسسات التعليم والبحث العلمي باتخاذ تدابير تحسيس وتوعية تخص لا سيما:

- تنظيم دورات تدبيرية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية.
- تنظيم ندوات وايام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين الذين يحضرون اطروحات الدكتوراه.
- ادراج مادة اخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل اطوار التكوين العالي.
- إعداد ادلة إعلامية تعليمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقة العلمية في البحث العلمي.
- ادراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

الفرع الثاني

تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي

المادة 5: مع مراعاة الاحكام التنظيمية المتعلقة بالتكوين في الدكتوراه وتنظيم نشاطات البحث تتولى الهيئات العلمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ما يأتي:

- احترام تخصص كل أستاذ باحث او باحث دائم عند تكليفهم بالإشراف على النشاطات واعمال البحث.

- تشكيل لجان المناقشة والخبرة العلمية من بين الكفاءات المختصة في ميدانها العلمي لا سيما بالنسبة للأطروحات والمذكرات ومشاريع البحث ومقالات أو المطبوعات البيداغوجية.
- اختيار مواضيع مذكرات التخرج ومذكرات الماستر واطروحات الدكتوراه استنادا الى قاعدة بيانات بعناوين المذكرات والاطروحات ومواضيعها التي تم تناولها من قبل من اجل تجنب عمليات النقل من الانترنت والسرقة العلمية.
- إلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الاطروحة.
- إلزام الطالب والأستاذ الباحث والأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم اعمال البحث امام الهيئات العلمية من اجل المتابعة والتقييم حسب الكيفيات المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.

الفرع الثالث
تدابير الرقابة

المادة 6: تلزم مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث باتخاذ تدابير الرقابة التالية:

ـ تأسيس على مستوى المواقع الإلكترونية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات لكل الاعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين والأستاذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين يشمل على الخصوص مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير واطروحات الدكتوراه تقارير التربصات الميدانية مشاريع البحث والمطبوعات البيداغوجية.

ـ تأسيس لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث قاعدة، بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين والاساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصهم وسيرتهم الذاتية ومجالات اهتمامهم العلمية والبحثية للاستعانة بخبرتهم من اجل تقييم اعمال وانشطة البحث العلمي.

ـ شراء حقوق استعمال برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية باللغة العربية واللغات الأجنبية او استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنت وغيرها من البرمجيات المتوفرة او انشاء برمجية معلوماتية جزائرية كاشفة للسرقة العلمية.

المادة7: يتعين على كل طالب او أستاذ باحث استشفائي جامعي او باحث دائم عند تسجيل موضوع بحث او مذكرة او أطروحة امضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى مصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث.

يحدد نموذج الالتزام بالنزاهة العلمية طبقا للملحق المرفق بهذا القرار.

الفصل الرابع

إجراءات النظر في الإخطار بالسرقة العلمية ومعاقبتها

الفرع الأول

الإجراءات الخاصة بالطالب

المادة 8: يبلغ كل اخطار من أي شخص كان بوقوع سرقة علمية كما هي محددة في المادة 3 من هذا القرار ترتكب من طرف الطالب، بتقرير كتابي مفصل مرفق بالوثائق والأدلة المادية المثبتة يسلم الى مسؤول وحدة التعليم والبحث.

يحيل مسؤول وحدة التعليم والبحث التقرير المذكور أعلاه فورا للجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة من اجل اجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنه.

المادة 9: تقدم لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة تقريرها النهائي لمسؤول وحدة التعليم والبحث بعد اجراء التحقيقات والتحريات اللازمة، في أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ اخطارها بالواقعة.

المادة 10: عندما يتضمن تقرير لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة ثبوت السرقة العلمية، يحيل مسؤول وحدة التعليم والبحث الملف على مجلس تأديب الوحدة.

المادة 11: يعلم مسؤول التعليم والبحث الطالب المهتم بالسرقة العلمية كتابيا بالوقائع المنسوبة اليه والأدلة المادية الثبوتية مرفقا بمقرر الإحالة على مجلس التأديب وتاريخ ومكان انعقاده خلال الآجال المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.

المادة 12: يجتمع مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث في الآجال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به للفصل في الوقائع المعروضة عليه.

المادة 13: يستمع أعضاء مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث، للتقرير الذي يقدمه أحد أعضاء لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة الذي يجب ان يتضمن الوقائع المنسوبة للطالب والأدلة التي سمحت بالتأكد من صحة وقوع السرقة العلمية ثم يستمع للطالب المتهم من اجل تقديم دفاعه.

المادة 14: يجب على الطالب المتهم الذي يحال على مجلس التأديب المثول شخصيا ما عدا في حالة القوة القاهرة.

يمكن الطالب المتهم احضار أي شخص لمرافقته في الدفاع عن نفسه، ولهذا الغرض يتعين عليه اخطار مسؤول وحدة التعليم والبحث كتابيا بأسماء الأشخاص الذين يرافقونه في الدفاع عن نفسه قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة (3) أيام على الأقل.

إذا تعذر حضور الطالب المتهم لأسباب مبررة يمكن ان يلتمس كتابيا من مسؤول وحدة التعليم والبحث تمثيله من قبل مدافعه وان يقدم ملاحظاته ودفوعه كتابيا، قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة (3) أيام.

المادة 15: يتعين على مجلس التأديب أن يسجل في محضر الاستماع الوقائع المنسوبة للطالب المتهم كما هي محددة في تقرير لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة إضافة لملاحظات الطالب المتهم وتبريراته.

المادة 16: يفصل مجلس تأديب وحدة التعلم والبحث، في الوقائع المنسوبة للطالب المتهم خلال الآجال المحددة في التنظيم المعمول به.

المادة 17: يمكن الطالب الطعن في القرار الذي يتخذه مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث امام مجلس تأديب المؤسسة طبقا لأحكام القرار رقم 371 المؤرخ في 11 يونيو 2014، والمذكور أعلاه.

الفرع الثاني

الإجراءات الخاصة بالأستاذ الباحث، والأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم

المادة 18: يبلغ كل اخطار من أي شخص كان بوقوع سرقة علمية كما هي محددة في المادة 3 من هذا القرار ترتكب من طرف الأستاذ الباحث والأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بتقرير كتابي مفصل مرفق بالوثائق والأدلة المادية المثبتة يسلم الى مسؤول وحدة التعليم والبحث.

يحيل مسؤول وحدة التعليم والبحث التقرير المذكور أعلاه فورا إلى لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة من اجل اجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها.

المادة 19: تقدم لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة تقريرها النهائي لمسؤول المؤسسة بعد اجراء التحقيقات والتحريات اللازمة، في أجل لا يتعدى خمسة وأربعين (45) يوما ابتداء من تاريخ اخطارها بواقعة السرقة العلمية.

المادة 20: عندما يتضمن تقرير لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة ثبوت وقوع السرقة العلمية، يتولى مدير المؤسسة اخطار اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء في الآجال المحددة في المادة 166 من الأمر رقم 06 ـ 03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006، والمذكور أعلاه.

المادة 21: يحق للأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أن يبلغ كتابيا بالأخطاء المنسوبة إليه وأن يطلع على كامل ملفه التأديبي وأن يبلغ بتاريخ مثوله أمام اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء بالبريد الموصى عليه مع وصل استلام، في أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ تحريك الدعوى التأديبية.

المادة 22: تستمع اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء للتقرير الذي يقدمه أحد أعضاء لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة الذي يجب ان يتضمن الوقائع المنسوبة والأدلة التي سمحت بالتأكد من صحة وقوع السرقة العلمية ثم تستمع للطرف المتهم ليقدم دفاعه حول الوقائع المنسوبة إليه.

المادة 23: يجب على الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم الذي يحال على اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء المثول شخصيا ما عدا في حالة القوة القاهرة.

يمكن الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم تقديم ملاحظات مكتوبة أو شفوية، ويحق له أن يستعين بمدافع مؤهل أو بأي موظف يختاره بنفسه.

يمكن الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم في حالة تقديمه لمبرر مقبول لغيابه أن يلتمس من اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة، تمثيله من قبل مدافعه.

وفي كلتا الحالتين، يجب ان يخطر اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء كتابيا بأسماء الأشخاص الذين يختارهم للدفاع عنه أو تمثيله قبل انعقادها بثلاثة (3) أيام.

المادة 24: يتعين على اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء أن تسجل في محضر الاستماع الوقائع المنسوبة للطالب المتهم كما هي محددة في تقرير لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة إضافة إلى ملاحظات ودفوع الطرف المتهم أو دفاعه.

المادة 25: يبلغ الطرف المعني بالقرار المتضمن العقوبة التأديبية في أجل لا يتعدى ثمانية (8) أيام ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار، ويحفظ في ملفه الإداري.

المادة 26: يمكن الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم الطعن في القرار الذي تتخذه اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء امام لجنة الطعن المختصة وفق الشروط والآجال المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول.

الفرع الثالث
العقوبات

المادة 27: دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما، لا سيما تلك المحددة في القرار رقم 371 المؤرخ في 11جوان 2014، والمذكور أعلاه كل تصرف يشكل سرقة علمية

بمفهوم المادة 3من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل او بعد مناقشتها يعرض صاحبها الى ابطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

المادة 28: دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في الامر رقم 03.06 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث ،الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير واطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى او اعمال التأهيل الجامعي او أية منشورات علمية او بيداغوجية أخرى والمثبتة قانونا اثناء او بعد مناقشتها او نشرها او عرضها للتقييم يعرض صاحبها الى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه او وقف نشر تلك الاعمال او سحبها من النشر

المادة 29: تتوقف جميع المتابعات التأديبية ضد كل شخص لعدم كفاية الأدلة او بسبب وقائع غير واردة في نص المادة 3 من هذا القرار

المادة 30: يمكن كل جهة متضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية مقاضاة أصحابها طبقا لأحكام الامر رقم 05.03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمذكور أعلاه

الفصل الخامس

أحكام ختامية

المادة 31: تحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها في المؤسسات الخاصة للتكوين العالي بقرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

المادة 32: تلغى أحكام القرار رقم 933 المؤرخ في 28 يوليو سنة 2016 والمذكور أعلاه.

المادة 33: يكلف المدير العام للتعليم والتكوين العاليين والمدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومسؤولو مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث كل فيما يخصه بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر في: 27 ديسمبر 2020

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الملحق رقم: 2

ملحق القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد (ة) : ....الصفة: طالب، أستاذ، باحث، باحث دائم: ....

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ....والصادرة بتاريخ: ....

المسجل (ة) بكلية\ معهد: ....قسم: ....

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة تخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)

عنوانها:..

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: ....

إمضاء المعني(ة)

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

ـ الشرعية

1. القرآن الكريم
2. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ط1، دار بن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.
3. مسلم، صحيح مسلم، المجلد الأول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، بدون تاريخ.
4. محمد ناصر الدين الألباني، مختصر صحيح الإمام البخاري، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 1985.

ـ القانونية

1. المرسوم التنفيذي رقم: 98 \ 254 المؤرخ في: 17 أوت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعين المعدل والمتمم.
2. القرار الوزاري رقم: 933 المتعلق بتحديد قواعد الوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها بتاريخ 28 جويلية 2016.

ثانيا: المراجع

1. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، جزء 1و2، بدون دار الطباعة، القاهرة،1972، ص، ص: 516، 517.
2. إدريس فخور، المختصر في منهجية العلوم القانونية، مفاهيم أولية في البحث والتحليل، مكتبة المعرفة، مراكش، المغرب، 2018.
3. أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، مناهجه ومفترضاته ومصادره، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.
4. أحمد عبد المنعم حسن، المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.
5. أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، ط6، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1968.

6. إدريس لخور، المختصر في منهجية العلوم القانونية، مفاهيم أولية في البحث والتحليل، مكتبة المعرفة، مراكش، المغرب، 2018.
7. بوعبيد عباسي، منهجية العلوم القانونية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، 2015.
8. جودة محفوظ، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية، مؤسسة زهران، عمان، الأردن، 1999.
9. هاني دويدار، المنهجية القانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
10. محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل العلمية، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1989.
11. محيي محمد مسعد، كيفية كتابة البحوث العلمية والقانونية وإعداد المحاضرات، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، 2008.
12. ميادة عبد القادر إسماعيل، كيفية إعداد البحث العلمي، دراسة في إعداد البحث العلمي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016.
13. منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2007.
14. مصطفى حلمي، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، بين علماء الإسلام وفلاسفة الغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005.
15. عامر إبراهيم قنديجلي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار البازور بن العلمية، الأردن، 1999.
16. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، صياغة جديدة، ط9، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.
17. د عبد الجواد بكي، منهج البحث المقارن، بحوث ودراسات، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
18. عبد النور ناجي، أصول منهجية البحث في علم السياسة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
19. عبد العزيز قاسم محارب، كيف تكتب بحثا ـ رسالة ماجستير ـ دكتوراه، المهارات العلمية في صياغة البحوث العلمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

20. عبد الفتاح خضر، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، ط3، دون دار النشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1992.
21. د عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، ط2، دار النمير، دمشق، 2004.
22. عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
23. عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني، أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
24. فاطمة عوض صابر، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، مصر.
25. رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2008.
26. ذياب البداينة، المرشد إلى كتابة الرسائل الجامعية، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.
27. غازي عناية، إعداد البحث العلمي، ليسانس ـ ماجستير ـ دكتوراه، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 1985.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. يارا تعامرت، ماهي سلبيات الأنترنت . https ://:mailattach mawdoo 3. Com .
2. مجدي محمد مدين، البحث العلمي في ظل الأنترنت وثورة المعلومات: mugtama . com intellectual/ item/

الفهرس

